

الكلمة الأخيرة

كيف نفذت بعض مطالب الشعب إلى مجلس الشعب؟

ما نفسر ما جرى في مجلس الشعب المصري مؤخرا الذي استنقظ فجأة على بعض المطالب الشعبية (عدم الاستعداد الفعلي للحرب ، حرية الصحافة ، ضرب المصالح الاميركية في مصر أولا ، اقتصاد الحرب الخ) ونجرا على إعلانها في رد لجنة الرد على بيان رئيس الوزراء الدكتور عزيز صدقي .. كيف استنقظ مجلس الشعب على هذه المطالب ، وهو الذي كان باستمرار يؤام نومة أهل الكهف ولا يدافع الا عن مصالح الطبقات التي يمثلها من رأسمالية زراعية واغنياء الفلاحين وملاك وفئات مهنية بورجوازية ، وتكونقراط .. وارسنقراطية وانتهازية العمال .. فممثلو هذه الفئات هم الذين ((يصلون)) الى مجلس الشعب ..

وكان مجلس الشعب باستمرار ، يمثل اضعف مؤسسة في سلطة الطبقة الحاكمة ، وكانت صلاحياته لا تتعدى الموافقة على ما تقوم به السلطة التنفيذية .. فهل تفسيرنا لهذه الطبقة حتى قال ما قال !!

وما هو سر هذه ((الديمقراطية المفاجئة)) وحرية الصحافة المصرية التي حرصت على نشر كل شيء ، وفي الصفحات الاولى ، وتتبع مناقشات مجلس الشعب بالتفصيل ، لتظهر كيف ان السلطة تحيل النقد ، بل ونحرص على قبوله ؟ .. بينما كانت مثل هذه المطالب ، وقد جاءت في وثيقة الطلبة أثناء انتفاضهم في العام الماضي ، مرفوضة التشر في الصحافة ، وقد صادرت الرقابة بيان الطلبة الذي نزل الى مطابع الصحف يومها ، وكان وفد الطلبة في مجلس الشعب (مجلس الشعب نفسه) يطالب بنشر بيان ووثائق اللجنة الوطنية العليا للطلاب ، قائلا لاعضاء مجلس الشعب : ((اننا نصر على نشر وثائقنا للجماهير حتى نرد على مؤامرة التشويه التي تظنها السلطة ضدنا)) . فكان رد اعضاء المجلس (مجلس الشعب نفسه) ان نشر هذه البيانات سيهدد اسرائيل ، فما هو في صالح القضية الوطنية ؟ .. ((السرية)) هي ما تحتاج اليه القضية !

اذن ، ما الذي تغير حتى تتغير الامور ويقول المجلس ما كان يقول بعضه الطلاب ، ولماذا حرصت الصحافة الآن ، على نشر هذه المطالب بينما كانت ترفض نشرها في العام الماضي ، لماذا هي مقبولة على لسان مجلس الشعب ومرفوضة على لسان حكمة الطلبة ؟ .. بل ، وقبل كل شيء ، لماذا قالها مجلس الشعب ، وكيف جاءت على لسانه مطالب شعبية ، وهو بالاساس وبتمثيله الطبقي الواضح لا يقرها ولا يتناها ؟ ..

● ● ●

في العام السادس بعد الهزيمة ازداد المازق الذي يعيشه النظام تجاه مسألة الاحتلال الاسرائيلي ، وكلما مرت الايام وجد ان طريق الفصل السلمي مسدودا ، وان ((التنازلات الكثيرة)) التي قدمها لم تشبع التصلب الاميركي - الاسرائيلي بعد ، وان كل الامور تشير الى ان المبادرة الاميركية الجديدة المنتظرة لن تكون ((احسن)) مما سبقها ، بل وان النظام المصري قد فقد اوراق ضغط كثيرة ، يحاول الآن ، ان يعوض عنها بالتهديد بضغط جديدة عسكرية وسياسية داخلية وعربية حتى لا تضيي السلطة الشهور القادمة (كما يقول هيكل) ثم ينسى ((العالم)) المسألة .

وفي مثل هذا الوضع والمآزق ، يزداد الذعر الجماهيري ونخري الحركة الشعبية كل ((تقليد)) النظام السابقة ، فهي تندى وتطالب ولا تخاف من اجهزة الخوف والقمع ، وتسلل الشوارع والمصانع والجامعات بالانقذات السياسية والتساولات والنقد الصارخ للسلطة ، ويصدر بيانات ومنشورات تهاجم السلطة ، وتقوم صحف الحائط في الجامعات بدلا عن حرية الصحافة المقفلة .. وتخرج الجماهير والقواعد الطلابية اساليب ديمقراطية جديدة لتعبر عن مواقفها واوائها .. وفي الوقت نفسه تفقد السلطة بالتدريج امكانية التضييق بالعودة وبالشماعات وتبريرات الانتظار بالاستعداد للمعركة ، بينما كل شيء يؤكد بان الاستعداد للمعركة لا يجري ولا يتم ، وقد تكثفت الطبيعة والظفر الغزير الذي شهدته القاهرة مؤخرا بان تكشف ان هذا الاستعداد غير موجود على صعيد أبسط هو مجابهة المظ لا القنابل !

وفي مثل هذا الوضع والمآزق ، تزداد التناقضات بين الفئات الحاكمة وتزداد صراعاتها وتتعدد اتجاهاتها وحلولها تجاه الازمة .. ويفقد رئيس الجمهورية بعد وفاة عبد الناصر دور الحكم ، ودور القاسم

المشارك ، ودور مركز التوازن بينها ، فيجري حساباته في الصراع على السلطة وفق ما يراه من غلبة موازين القوى المختلفة ونوع الضغوط التي تمارسها الفئات الحاكمة عليه ... وفي الفترة الاخيرة ازدادت الصراعات بين الفئات الحاكمة وتبلور اتجاهان اساسيان بينهما :

— اتجاه الفئات التكونقراطية ومدراء ورؤساء مجالس ادارات شركات القطاع العام ، وهي الفئة التي تشكل صلب النظام المصري ، ويمثل الدكتور عزيز صدقي هذه الفئة التي تطالب بحل متوازن ضمن الحفاظ على العلاقات مع الاتحاد السوفياتي من ناحية ، وببقي الباب مفتوحا للحوار مع الغرب ومع الولايات المتحدة الاميركية على الخصوص من ناحية اخرى . هذه الفئة ازداد ضغطها على السادات بعد طرد الخبراء السوفيات ووقفت في وجه ضغوط الفئة الاخرى (التي نزعتهما الفرق صادق) والتي كانت تريد السير في طريق العداء للاتحاد السوفياتي الى نهاية الشوط ... ونهاية الشوط حل على يد الولايات المتحدة الاميركية .

وتمثل هذه الفئة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي بقوة الرأسمالية الزراعية واغنياء الريف من الملاك ، ومن الملاك العقاريين ورأسمالي القطاع الخاص . وهذه الفئة التي كانت اضعف فئات التحالف الطبقي الحاكم أيام استقرار النظام الناصري وقبل الهزيمة ، عادت الى النكل والمركز في مؤسسات الدولة ... وبما انها كانت ضعيفة نسبيا في جهاز الدولة الذي يحلله التكونقراط والبورجوازيون الجدد ((المصريون)) ، فانها وجدت في مجلس الشعب مجالا اوسع للتعبير عن نفوذها ومواقفها السياسية .

وبعد اقالة الفرق صادق الذي التفت حوله ، اشتد صراعها مع التكونقراط الذين يمثلهم الدكتور عزيز صدقي ، واشتدت معارضتها لسياساته الجديدة بتحصين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ، خاصة بعد سفره الاخير الى موسكو ... وبدأت تنشط للوقوف في وجه حكومته والضغط على السادات مستنجة بالعقيد القذافي ، وطارحة ((البيولوجية الدينية وخطر الشيوعية والاحاد)) في حلبة الصراع السياسي .

هذه الاتجاهات المتناقضة في صفوف الطبقة الحاكمة ، وهذا الصراع الحاد بينها سمح للمطالب الشعبية ان تنفذ الى مؤسسة مثل مؤسسة مجلس الشعب . فالقوة المسيطرة في المجلس (من اغنياء الريف) تريد توجيه « نقد محدود » الى حكومة الدكتور عزيز صدقي ، وبما انها عاجزة عن بلورة موقف سياسي واضح يطرح علنا أمام الجماهير ، وهي بنفس الوقت تنظر بعين القلق والخوف مما يجري في صفوف القواعد الشعبية ، كل ذلك جعلها تترك الرد على بيان الدكتور صدقي الى بعض العناصر المحسوبة على ((اليسار)) مثل الدكتور جمال

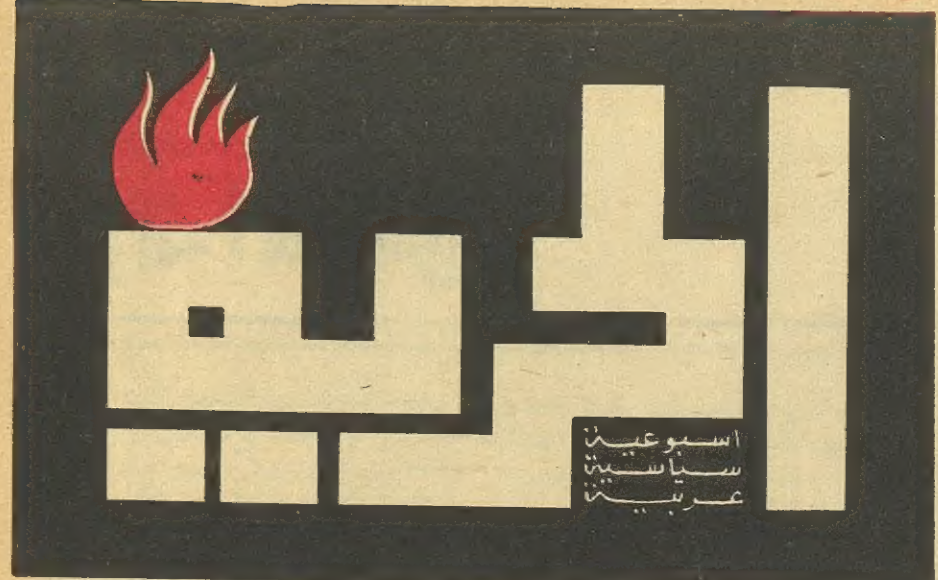
العطيفي (وكيل المجلس) ، هذه العناصر التي تلعب في مثل مستوى الصراع الحالي ما بين وضع الحركة الشعبية وصراع الفئات الحاكمة ، دورا مزدوجا ، فهي من ناحية تدمر المطالب الشعبية ، ومن ناحية اخرى تضيقها في الاطار السياسي العام للنظام ... وهذا ما يفسر ان ((المطالب الشعبية)) التي جاءت في رد لجنة الرد سرعان ما انتهت الى صيغة توفيقية واحدة بين الحكومة والمجلس حين وافق المجلس بالاجماع على بيان الحكومة واعطاها ثقته الفالية بعد النقد الشديد الذي وجهه لها ((فتقرير لجنة الرد بكل ما جاء فيه كمثل لبيان الحكومة باعتباره انها يعبران عن ارادة واحدة)) كما جاء في رد الدكتور صدقي . « وافني » الدكتور العطيفي ذلك قائلا : « ان المجلس يعمل في اطار النظام الذي ارتضاه الشعب » ، وهو بذلك يؤكد حدود النقد والمطالب الشعبية التي جاءت في رد المجلس ، فهذه المطالب يجب ان تضبط داخل النظام ...

بينما كان الطلبة يقولون في انتفاضهم وفي مناقشتهم مع اعضاء مجلس الشعب (ومن ضمنهم الدكتور العطيفي نفسه) : « ان هناك خلافا استراتيجيا بين تصور السلطة في حل القضية الوطنية وبين تصور القواعد الطلابية ، فالسلطة في مصر تركز على بناء جيش نظامي بينما يرى الطلاب ان الجيش وحده لا يساوي شيئا اطلاقا دون جبهة داخلية هائلة ومعينة ... الخ » ... اما الدكتور العطيفي فكان يقول « ليس هنالك خلاف استراتيجي بين السلطة وبينكم ! »

المطالب الشعبية التي رفعتها الحركة الطلابية تمثل خلافا استراتيجيا بينها مطالب الشعب في « مجلس الشعب » فتأمل محاولة لضبط الصراع في اطار النظام وتجميع القضايا واصطناع جو من الرفاق الزائف .

في هذا العدد :

- المقاومة : قضايا الوحدة الوطنية والمجلس الوطني الفلسطيني القادم .
- الخليج العربي : المحور الايراني - السعودي .. دركي لحراسة المصالح الاميركية .
- الأردن : أيهما وطني .. النظام أم فوسان الاحتلال ؟
- السودان : حكم النيميري يطارد ثوار ارتيريا ..



بيروت - الاثنين ٢٨ / ١٢ / ١٩٧٢ - العدد ٦٠١ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً - 25 / 72 / 1972 - 601 - AL-HOURIAH -

النضال ضد التسريح الكيفي يفجر معركة الحريات الديمقراطية

لم تكف السلطة اللبنانية بتفطية تسريح أكثر من مئة عامل من عاملات وعمال معامل غندور ، وشن حملة اعتقالات ضد المناضلين العماليين والتقدميين ، والتصدي بالسلح لسيرات الاحياء في طرابلس ، بل انها تسعى لسلب الحركة الوطنية الديمقراطية مكسبا حيويا انتزعتها بدم شهدائها - حق الظاهر - ان محاولة السلطة استدراج الحركة الوطنية الديمقراطية الى صدام دموي يوم الثلاثاء الماضي بمنعها مظاهرات الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تضامنا مع عمال معامل غندور ضد التسريح الجماعي تشكل حلقة في مسلسل القمع الذي تسير عليه سلطة الاحتكار والقمع في قمع الحريات لتعزيز سيطرة الرأسمالية والافطاع على الجماهير اللبنانية .



المناضل الاسرائيلي الجوراديف أحمد قادة الاتحاد الشيوعي الثوري

الهوية النضالية والثورية للمعتقلين الاسرائيليين

انتم الحريات الديمقراطية وافشل مشروع الاحزاب الرجعي والنضال ضد التسريح الكيفي حلقات متصلة في نضال الحركة الديمقراطية من اجل الرد ، بكافة وسائل النضال الجماهيرية ، على قمع سلطة ارباب العمل والتجار . (راجع ص ٥)

مظاهرات وحملات اعلامية في فرنسا تأييداً للقضية الفلسطينية

منذ تصاعد الحملات الارهابية الصهيونية في أوروبا ضد العمال والطلاب العرب وما يرافقها من حملات اعلامية مسعورة تقودها اجهزة الاعلام الموالية للصهيونية ضد الشعوب العربية والهافكة الى تشويه النضال المبادل للشعب الفلسطيني ، والحاليات الناقية في البلدان الأوروبية تشن بالتعاون مع جميع القوى الديمقراطية والاشتراكية حملات معاكبة ناجحة. ففي ألمانيا الاتحادية وبرلين الغربية ينظم العمال والطلاب العرب بمساعدة القوى الألمانية الصديقة إجراءات السلطات الخاصة بمنع نشاط اتحاد عمال فلسطين والاتحاد العام لطلبة فلسطين من جهة وعلى الحملة الارهابية الصهيونية ضد الفلسطينيين من جهة أخرى . وفي فرنسا ، يقود الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، الذي يوجد في صفوفه وقيادته جميع القوى الوطنية واليسارية الفلسطينية ويوجه نضالاتها ، حملات التضامن مع الشعب الفلسطيني . ففي اغقاب محاولة اغتيال الاخ محمد الهشري ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في فرنسا نظم الاتحاد

برقية الجبهة الشعبية الديمقراطية للحزب الشيوعي السوفييتي بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الاتحاد السوفييتي .

الرفاق اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي - موسكو تتوجه اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين باحر التحيات للحزب الشيوعي ولشعوب الاتحاد السوفييتي الصديقة بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية . ان تأسيس الاتحاد السوفييتي بقيادة

يحيى من الاعماق ذكرى تأسيس الاتحاد السوفييتي الصديق . اننا باسم جميع مناضلي الثورة الوطنية الفلسطينية عامة ومناضلي جبهتنا خاصة نكرر نصيانا الوفاية لشعوب الاتحاد السوفييتي بالعيد الخمسين الكبير .

بُنان

إستعاع الحملة الشعبية ضد الصّرف الكيفي

نشطت الاتحادات النقابية والشعبية العربية والمحلية في استنكار التصريح الكيفي والمطالبة بآلغاء المادة ٥٠ من قانون العمل وإطلاق سراح المعتقلين ووقف الملاحقات . وجه الاتحاد العام نقابات العمال في الجمهورية العربية السورية بريقة الى الاتحاد العمالي العام والاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين واتحاد نقابات عمال الجنوب في لبنان ، أكد فيها ووقوف الطبقة العاملة في سوريا الى جانب نضال العمال في لبنان ضد تصف ادارة معاميل غندور ومذرائها الرأسماليين . وأعرب عن تأييده بقوة لطلاب الطبقة العاملة اللبنانية بالغاء المادة ٥٠ التي تسمح بالتسريح الكيفي والتي تعطي الرأسمالية الجشعة سلاحاً للصف على العمال . وطلب اتحاد عمال سوريا باطلاق سراح المعتقلين من العمال فوراً واتساق الملاحقات بحقهم من قبل السلطات اللبنانية . هذا ووجهت وحدة القوى الناصرية نداء الى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب تطالب فيه بتحديد موقفه من تسريح عمال معاميل غندور وإعلان مقاطعة منتجات غندور في كافة الاقطار العربية .

■ في الشمال ، أصدرت رابطات الثانويين بياناً تعلن فيه استنكارها للتصرف الكيفي وتضامنها مع عمال معاميل غندور. كما وردتنا برقية من نقابة صيادي الاسماك في مينااء طرابلس بالمعنى نفسه . وعلى اثر اعتراض قوات القمع لمسيرة اللجان الشعبية في حي التبانة وما تلاها من اشتباك وسقوط الجرحى قررت الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في الشمال القيام بمظاهرة كبرى مساء الثلاثاء في طرابلس .

■ وفي بعلبك ، عقد اجتماع شعبي واسع يوم الخميس الماضي ضم ممثلين عن الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية ، والمحامين ، وعمال الآثار والأفران والخياطة والتجارة والعمال الزراعيين ، ولجان مملي المدارس الخاصة والجامعية ، ورابطة الطلاب الثانويين، والنادية والجمعيات الخيرية واتحاد عمال فلسطين (رابطة منطقة البقاع) . وصدر

بلغ عدد الذين سرحتهم ادارة معاميل غندور ما يقارب المئة عاملة وعامل . هذا بالإضافة الى عشر معتقلين ، نقلوا مؤخراً الى سجن الرمل . خلال عطلة الاعياد ، ستكون مدة اسرة عالية محرومة من الدخل . مدة اسرة من الذين كانت ادارة معاميل غندور تدفع لهم أجوراً تصل الى أربعين أو خمسين ليرة في الشهر ثمةا لعمالهم . وقد وزعت « لجنة عمال وعمالات معاميل غندور » دفاتر تبرعات هي جزء من حملة نطظها الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية والنقابات والاتحادات المهنية دعماً لصبود عمال معاميل غندور وتضامناً معهم ضد الصرف الكيفي . عبروا عن استنكارهم لجزرة غندور الثانية ، وعن رفضهم للصرف الكيفي وتضامنهم مع المعتقلين والمسرحين بالمساهمة في هذه الحملة المالية . هذا وتفتح « الحرية » باب الاكتتاب لدعم صبود عمال معاميل غندور ، وتدعو قراءها في الوطن والمهجر للمساهمة فيها . وقد وردنا من الطلاب اللبنانيين في « مونيليه » (فرنسا) مبلغ ٧٨٨٠٧ فرنكا فرنسياً جديداً دعماً لصبود عمال معاميل غندور .

السودان

حكم النيري يطارد ثوار ارتيريا ويدعو الإمبراطور هيلاسلاسي لحضور احتفال إن الاستقلال!



يستمر حكم النيري العسكري في السودان في الانهيار باحضار الامبريالية والرجعية ويتصل من كل المواقف الوطنية ليصبح رأس حرية لضرب كل الحركات التحررية في افريقيا . وفي مقدمة هذه الحركات حركة التحرر الوطنية الارتيرية التي كانت لها قواعد خلفية على الأراضي السودانية . ومنذ ضرب الحركة الديمقراطية - السودانية بدا حكم اللواء النيري في تضيق الخناق على ثورة ارتيريا ماداً يد المساعدة والتعاون للرجعية الامبراطورية الانبوية . ويزداد هذا التعاون بين انبوييا والسودان ، فيبعد ان حضر الإمبراطور مؤتمر الاتحاد الاشتراكي السوداني في بداية هذا العام ، فانه في اواخر هذا العام سيحضر مرة أخرى للسودان بدعوة من النيري لحضور احتفالات عيد الاستقلال . وستكون هذه الاحتفالات « بكسلا » على الحدود السودانية - الانبوية حيث توجد بعض القواعد لثوار ارتيريا ، وهذا

تونس

زيارة الحبيب عاشور لاسرائيل في ظل صمت عربي رسمي ونقابي لماذا انصمت قيادة الاتحاد العام لعمال فلسطين؟

من جديد تظهر الرجعية التونسية أكثر قدرة من الرجعات العربية الاخرى على التدخل في الشؤون الداخلية لآحركة الوطنية الفلسطينية مقبلة في هذا التدخل مصالح العدو الصهيوني وعلاقتها بالامبريالية على مصالح الشعب الفلسطيني ، الذي يمارس ضده حتى الان

الرجعيات العربية ، التي قادت معركة الدفاع عن المصالح الالمانية الغربية وعن عدم قطع العلاقات الدبلوماسية معها ، حين افترض دور الامبريالية الالمانية الغربية في تزويد اسرائيل بالاسلحة الهجومية التي استعملتها ضد الشعوب العربية في عدوان ١٩٦٧ ويده . والان فان الرجعية التونسية ، والتي لم تجابه منذ البداية ببوقف حازم وشاجب لتدخلها الفظ والمعمل في الشؤون الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية ولم تعاقب لتفليسيها مصالحها الالمانية الفسيفة ، المتخلة بحفنة من المساعدات الاقتصادية من الدول الامبريالية ، على مصالح الثورة الفلسطينية وحققا العادل والمشروع في مواصلة النضال ضد الفسافة والمعتدين الاسرائيليين ، تقدم من جديد على ريادة العمل الخفاني في القضايا القومية والاصرية . فقد أعلن الحبيب عاشور ، رئيس اتحاد الشغل التونسي عن عزمه السفر الى اسرائيل ضمن وفد نقابي يبنى « للاتحاد الدولي للنقابات الحرة » للتحقيق في اوضاع العمال الفلسطينيين في اسرائيل .

وخطورة سفر الحبيب عاشور الى اسرائيل ، لا ثاني من كون هذا النقابي يستجيب بحرية كاملة لمخططات الدعاية الامبريالية فحسب ، بل ومن كونه ايضاً عضو المكتب السياسي للحزب الدستوري الحاكم في تونس ، الامر الذي يضفي على زيارته طابعاً رسمياً . كما تاتني

تأكيدات وزير خارجية تونس ، محمد المصمودي لتبا زيارة الحبيب عاشور لاسرائيل لتوضيح حجم التدخل البالغ الفظاظة في قضايا شعبنا الوطنية . يضاف الى هذا كله ، فان زيارة الحبيب عاشور لاسرائيل لم تات نتيجة ضغوطات او شكوى تقدم بها هذا النقابي او غيره في « الاتحاد الدولي للنقابات الحرة » ، بل جاءت نتيجة لدعوة مندوب المستعبدات الاسرائيلي في هذا الاتحاد . ومعروف للجميع ان السلطات الاسرائيلية كانت تتجنح وترفض كل شكوى ترفعها هيئات ومؤسسات ديمقراطية

الأردن

قافلة جديدة من شهداء المقاومة على يد جلادي عمان

الخبايا في الاردن . ان الجزيرة الجديدة دليل على المدى الذي وصل اليه النظام الهاشمي الرجعي في تأمره على القضية الفلسطينية ، وفي اقدامه على اقرار الجرائم مهما كانت في سبيل تحقيق سياسته الاستسلامية .

ان الجرائم الجديدة ، وسلسلة اعدامات المتاضلين القاتلين من صفوف المقاومة الفلسطينية لا تجد عند الجماهير العربية الا السخط والاستنكار ، والمزيد من التصميم على دعم المقاومة وصبودها في وجه كل المؤامرات الرجعية والامبريالية لتصفيتها .

بقية جولة الأسبوع على الصفحة (١٥)

مبادرات الأحزاب التقدمية تضامناً مع عمال غندور ومن أجل حماية الحريات الديمقراطية

ان عمالا يتقاضون أجورا لا تتجاوز الخمسين ليرة شهريا . وتوج الاخوة غندور استغرازم المنظم هذا برفع سيف التسريح الكيفي فسي وجوه العمال لارهابهم واقامهم بسان مصر كل تحرك يقومون به مطالبة بحق أو انتراما لكسب سوف يكون الصرف من العمل . ذلك هو هدف مخطط اقفال المعامل الذي بلغ اليوم اخطر مراحله بقرار فتحها على اساس ان يتحكم الاخوة غندور بصير العمال دون رقيب أو حسب ، وان تطلق يدهم فسي صرف وتشريد من يريدون من العمال .

لم يكن الاخوة غندور وحدهم وليسوا الان وحدهم وراء هذا المخطط . لقد كانوا وما زالوا ينطقون بلسان مملوك الاستغلال والاحتكار والطبقة التي تنص دم الشعب والتي تصدى اليوم للحركة العمالية والقوى الشعبية والوطنية الديمقراطية في محاولة لضرب وحدتها واجهاض مكاسيها وتفريست نضالاتها الديمقراطية ، وفي طليعتها النضال من أجل حق الثبات في العمل ورفع سيف التسريح الكيفي المسلط على رقاب العمال وتعديل المادة ٥٠ من قانون العمل .

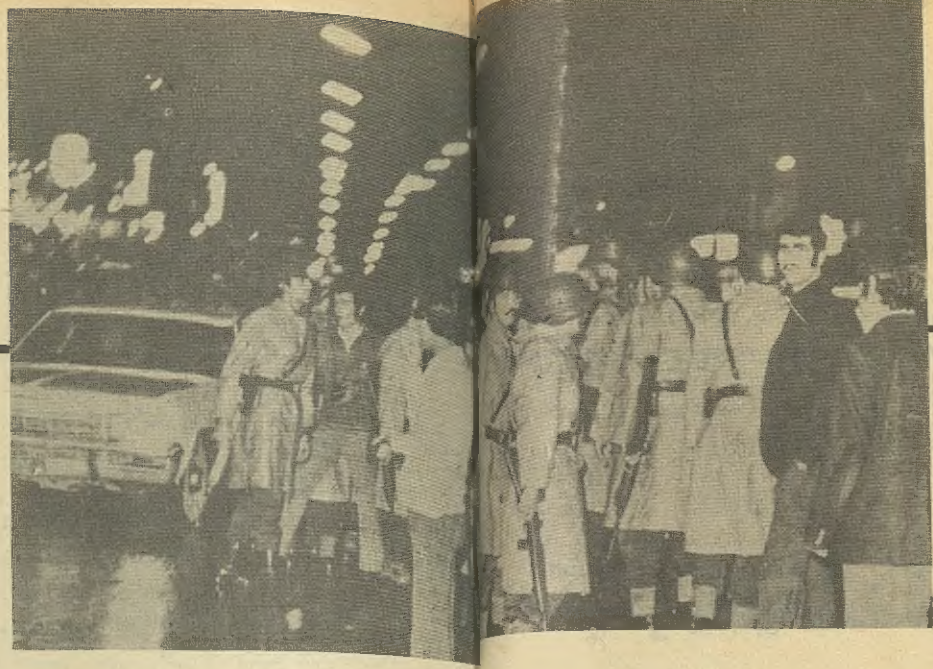
ولم يكن باستطاعة الاخوة غندور ان يصلوا بمخططهم الى المرحلة الخطيرة التي وصلوا اليها الآن ، الا بتواطؤ كامل من الدولة ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل . هذه الوزارة التي وعدت العمال المشريدين في الشوارع قبل ايام بالضبط لاعادتهم الى العمل جميعا ، عادت البارحة تصدر بيانا تفوح رائحة التواطؤ من بين سبوره . وفي حين يقول وزير العمل في بيانه : ان الوزارة هي في انتظار استكمال التحقيقات من مختلف عناصرها . تنطلق ادارة غندور من البيان المذكور لتقرر فتح المعامل على اساس اطلاق يدها في تنفيذ مؤامرة الصرف الكيفي الجماعي صباح الثلاثاء .

فانين هي التحقيقات التي يتحدث عنها بيان الوزير ، ان ذلك يكشف حقيقة كل المواقف التي حاولت الوزارة من خلالها الإيحاء للعمال باتها سوف تراعي مطالبهم ومصالحهم ، لتبضح الموقع الفعلي لهذه الوزارة كساداة لتنفيذ ارادة ارباب العمل وتمكينهم من خنق كل نهوض عمالي .

ولا يلقى الاخوة غندور العون من وزارة العمل وحدها ، بل ان المواقف التي اتخذها بعض القادة النقابيين ساعدت ارباب العمل على السير في طريق تنفيذ مؤامرتهم على مصر العمال . فقد ظهر من تصريحات اولئك القادة النقابيين انهم خضوعوا لارادة ارباب العمل وتراجعوا عن الموقف الذي كانوا قد اتخذوه بعد المحاولة سلب العمال المكاسب التي ارتكبت بحق عمال غندور والذي الفت على اساسه الطبقة العاملة حول الدعوة الى الاضراب العام .

ان عمالا يتقاضون أجورا لا تتجاوز الخمسين ليرة شهريا . وتوج الاخوة غندور استغرازم المنظم هذا برفع سيف التسريح الكيفي فسي وجوه العمال لارهابهم واقامهم بسان مصر كل تحرك يقومون به مطالبة بحق أو انتراما لكسب سوف يكون الصرف من العمل . ذلك هو هدف مخطط اقفال المعامل الذي بلغ اليوم اخطر مراحله بقرار فتحها على اساس ان يتحكم الاخوة غندور بصير العمال دون رقيب أو حسب ، وان تطلق يدهم فسي صرف وتشريد من يريدون من العمال .

ان عمالا يتقاضون أجورا لا تتجاوز الخمسين ليرة شهريا . وتوج الاخوة غندور استغرازم المنظم هذا برفع سيف التسريح الكيفي فسي وجوه العمال لارهابهم واقامهم بسان مصر كل تحرك يقومون به مطالبة بحق أو انتراما لكسب سوف يكون الصرف من العمل . ذلك هو هدف مخطط اقفال المعامل الذي بلغ اليوم اخطر مراحله بقرار فتحها على اساس ان يتحكم الاخوة غندور بصير العمال دون رقيب أو حسب ، وان تطلق يدهم فسي صرف وتشريد من يريدون من العمال .



العمال على ممارسة حقهم في العودة الى العمل جميعا عند اعادة فتح العمل صباح الثلاثاء ١٢-١٢-٧٢ . لكن السلطة نظمت طلبة اليوم المذكور حملة قمع وصلت الى حد التلويح بارتكاب مجزرة دوية جديدة ضد العمال والحركة الشعبية ، وذلك من خلال الاجراءات التي اتخذتها في العمل وقرارها التصفية بفتح المظاهرة التي كانت تستنطق بعد ظهر ذلك اليوم تضامنا مع العمال . وقد كشف بيان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية الصادر مساء الثلاثاء ١٢-١٢-٧٢ والذي اعلن تأجيل المظاهرة ، تفاصيل الحملة المذكورة والاغراض الكامنة وراءها بوضوح . جاء في البيان :

« دخلت السلطة مرحلة جديدة من مراحل مواجبتها للقيمة للحركة العمالية والشعبية ، وكشفت بوضوح عن نواياها المعادية للحريات الديمقراطية ، وعن تصميمها لاستفزاز الحركة الشعبية والتقدمية . لبنان تعلن مساندتها المخلقة للعمال وسوف تكون الى جانبهم في نضالهم لانترام حقهم في العمل الذي تأمر عليه قوى ارباب العمل والسلطة وبعض القادة النقابيين . اننا نعتبر ما يجري حاليا حلقة في مخطط ضرب الطبقة العاملة وقمع الحركة الشعبية وتصفية مكاسيها والناير على حقوقها وحرمانها الديمقراطية ونشر جو من الارهاب والديكتاتورية في البلاد . وحيال هذا المخطط ، فان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تعان القرارات التالية :

١ - تحميل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والاخوة غندور المسؤولية الكاملة عن مصر كل عامل من عمال الغندور ومسؤولية الضاعافات التي نشأت والنسي سوف تنشأ نتيجة اصرارهم على تنفيذ مجزرة الصرف الكيفي . ٢ - تنظيم حملة احتجاج عمالية وشعبية بمشاركة كل القوى الوطنية والتقدمية وبمختلف الوسائل التي تملكها الحركة الشعبية في جميع مدن لبنان وقراه . ٣ - القيام بمظاهرة شعبية كبرى مساء الثلاثاء تعبيرا عن التضامن المطلق مع عمال معامل غندور وتضال الطبقة العاملة من أجل حقوقها وحرمانها الديمقراطية . ٤ - التوجه الى الحركة النقابية لدعم عمال الغندور ومتابعة خوض معركة تعديل المادة ٥٠ من قانون العمل ، هذا المطلب الاساسي الذي يجمع عليه كل العمال في لبنان ، وتحصيل الاطراف التي تسام على حقوق العمال مسؤولية مواقف التخلي عن أبسط مطالب وحقوق الطبقة العاملة وضرب الوحدة العمالية والنقابية . ٥ - الدعوة الى مقاطعة منتجات معامل الغندور لبنانيا وعربيا الى ان يستجيب لمطالب عماله المثلثين بلجنهم الشرعية . ٦ - تنظيم حملة مساندة مالية لعمال معامل غندور من أجل دعمهم في نضالهم العادل . »

تصعيد مخطط القمع وبالإضافة الى القرارات المذكورة النسي اعلنتها الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في مؤتمرها الصحفي كانت لجنة عمال وعاملات غندور قد اذاعت بيانا يؤكد تصميم

حرية التظاهر . وقد ردت الاحزاب على موقف السلطة هذا ببيان جديد يعلن التصميم على تنظيم مظاهرة شعبية كبرى مساء الثلاثاء ١٢ - ١٢ - ٧٢ هذا نصه :

« مرة اخرى تسفر السلطة عن وجهها المعادي للديمقراطية وعن نواياها ومخططاتها لضرب الحريات النقابية والحزبية والعامه . ففي الوقت الذي تذرعت فيه بالامس بحجة واهية لمنع التظاهرة مساء الثلاثاء ١٢-١٢-٧٢ ، هي عدم التقدم بالعلم ضمن المهلة المحددة ، رفضت اليوم علما اخر يراعي المهلة القانونية للقيام بمظاهرة جديدة وذلك بحجج اخرى واهية هي عدم مطابقة طلب العلم لكامل موجبات قرار تنظيم المظاهرات . ان السلطة تثبت بذلك ، مرة اخرى ، عن مدى اصرارها على تنفيذ مخططاتها الدموي ، وهي ستلج الى ثني الحجج لافعال الاصطدام بينما اثبتت الحركة الشعبية ، والاحزاب التقدمية ، حرصها الدائم على سلمية المظاهرات التي تنظمها واعطت في تظاهراتها الاخيرة تضامنا مع عمال الغندور في ١٢ - ١٢ - ٧٢ مثلا جديدا في هذا الجال . ان المؤامرة التي نواجهها اليوم هي مؤامرة على ابسط حقوق الطبقة العاملة والجاهري الشعبية كافة التي تعاني من الغلاء ومن تزدري ظروف المعيشة ، والتي يهدد مصيرها الصرف الكيفي من العمل . انها مؤامرة على الحريات النقابية والديمقراطية والحزبية والعامه تنال كل وطني وكل حريص على الديمقراطية في لبنان . ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان ، اذ تمنع عن تصميمها على متابعة التصدي لهذه المؤامرة ، وذلك انطلاقا من تقديرها لكامل ابعاد المعركة ، قررت ، مرة اخرى ، ان تسحب كل حجة « قانونية » مزعومة من يد السلطة ، لتستكمل تدميرها أمام الراي العام اللبناني بأسره ولتظهرها على حقيقتها المعادية للديمقراطية ، ولتحملها كامل المسؤولية عن تصديها لقضية الحريات الديمقراطية ، وعن مخططات القمع الدموي . وهي ستقدم بعلم جديد يسقط الحجج الواهية الجديدة ، للقيام بمظاهرة شعبية في الساعة الخامسة من مساء يوم الثلاثاء ١٢ - ١٢ - ١٩٧٢ انطلاقا من ساحة ٢٢ نيسان باتجاه البرلمان . »

ولم تكف السلطة بمنع مظاهرة الثلاثاء ١٢-١٢-٧٢ بل انها رفضت في اليوم التالي « العلم » الذي تقدمت به الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية « ضمن المهلة القانونية » لتنظيم مظاهرة شعبية جديدة مساء السبت ٢٢ - ١٢ - ١٩٧٢ بحجة عدم استيفائه الشروط المطلوبة . ذلك كله كان يكشف عن خطورة واتساع المخطط القمعي الجاري تنفيذه ليس ضد الحركة العمالية فقط بل وضد مجمل الحريات والمكاسب الديمقراطية ومن بينها

النضال ضد التسريح الكيفي يفجر معركة الحريات الديمقراطية

بين اضراب عمال معامل غندور الاول (في مطلع تشرين الثاني الماضي) واضرابهم الثاني في اواسط واهية لمنع التظاهرة مساء الثلاثاء ١٢-١٢-٧٢ ، هي عدم التقدم بالعلم ضمن المهلة المحددة ، رفضت اليوم علما اخر يراعي المهلة القانونية للقيام بمظاهرة جديدة وذلك بحجج اخرى واهية هي عدم مطابقة طلب العلم لكامل موجبات قرار تنظيم المظاهرات . ان السلطة تثبت بذلك ، مرة اخرى ، عن مدى اصرارها على تنفيذ مخططاتها الدموي ، وهي ستلج الى ثني الحجج لافعال الاصطدام بينما اثبتت الحركة الشعبية ، والاحزاب التقدمية ، حرصها الدائم على سلمية المظاهرات التي تنظمها واعطت في تظاهراتها الاخيرة تضامنا مع عمال الغندور في ١٢ - ١٢ - ٧٢ مثلا جديدا في هذا الجال . ان المؤامرة التي نواجهها اليوم هي مؤامرة على ابسط حقوق الطبقة العاملة والجاهري الشعبية كافة التي تعاني من الغلاء ومن تزدري ظروف المعيشة ، والتي يهدد مصيرها الصرف الكيفي من العمل . انها مؤامرة على الحريات النقابية والديمقراطية والحزبية والعامه تنال كل وطني وكل حريص على الديمقراطية في لبنان . ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان ، اذ تمنع عن تصميمها على متابعة التصدي لهذه المؤامرة ، وذلك انطلاقا من تقديرها لكامل ابعاد المعركة ، قررت ، مرة اخرى ، ان تسحب كل حجة « قانونية » مزعومة من يد السلطة ، لتستكمل تدميرها أمام الراي العام اللبناني بأسره ولتظهرها على حقيقتها المعادية للديمقراطية ، ولتحملها كامل المسؤولية عن تصديها لقضية الحريات الديمقراطية ، وعن مخططات القمع الدموي . وهي ستقدم بعلم جديد يسقط الحجج الواهية الجديدة ، للقيام بمظاهرة شعبية في الساعة الخامسة من مساء يوم الثلاثاء ١٢ - ١٢ - ١٩٧٢ انطلاقا من ساحة ٢٢ نيسان باتجاه البرلمان . »

عندما عاد عمال معامل غندور الى العمل بعد اضرابهم الاول، عادوا متصرين ليس فقط بفضل الاساليب النضالية المتقدمة التي اعتمدها ، وانما أيضا - وهذا الاهم - بفضل اوجة الشعبية التي فجرتها مجزرة ١١ تشرين الثاني ، وتمكنها من اجها الاتحاد العمالي العام على اعلان الاضراب العام ليوم واحد ، وفرض قيام مظاهرة الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية استنكارا للمجزرة ودعمها لنضال ومطالب العمال . في ظل هذا الجو ، عاد عمال وعاملات معامل غندور الى العمل في المرة الاولى ، جو الانتصار على اشكال استفلال حربية استبدادية بوسائل نضالية متقدمة وبدعم واسع من الحركة النقابية والشعبية . ولكن استفادات ادارة غندور من تقطع متابعة الحركة الشعبية للتطورات يفسد الاضراب الاول ، والمعمالة الموضوعية للقيادات النقابية العميلة ، الاستخدام شبيه المطلق للقوانين الرأسمالية في خدمة ارباب العمل (وعلى رأسها الصرف الكيفي) وشن حملة اعلامية مضادة شملت عددا كبيرا من الصحف ، واخيرا تكتيك اقفال المعامل (الذي جرى التحضير له قبل ايام من حادثة طرد الموظف) . ابتداء من ذلك الحين ، اتخذ عمال معامل غندور يواجهون معركتين خطية ارباب العمل والدولة . على العمال المشريدين وعلى الاتحاد العمالي العام ، ضعيفة ايضا ومن حيث تمثيلها لجاهري واسعة ومنظمة .

وانتقلت السلطة هي ايضا من الدفاع الى الهجوم . من التراجع امام اصرار الاحزاب على التظاهر استنكارا لمجزرتها بصق عمال غندور ، من محاولة لعب دور الحكم في النزاع بين ادارة غندور والعمال ، الى تقديم التغطية القانونية والرسمية لاقتال العمال وصرف أكثر من مئة عامل بعد اعادة فتحها ، وشن حملة اعتقالات بناء على لوائح قدمتها ادارة غندور نفسها والضغط على العمال المشريدين وعلى الاتحاد العمالي العام من أجل اصدار بيانات ادانة للاحزاب الوطنية والتقدمية . والايم من ذلك سعي السلطة لسلب الحركة الشعبية حق التظاهر بمنع مظاهرة الثلاثاء المنصرم ، والتهينة لمجزرة جديدة في ساحة ٢٢ نيسان . ان محاولات السلطة سلب الحركة الشعبية حق التظاهر ليست فقط تعبيرا عن منحها القمعي العام وانما يكتسب معناه المحدد الان على صعيد نوع المظاهرات التي بدأت

او المشبوهة . هنا لعب تخلي

تواجهها السلطة . انتزعت الجماهير حقها في النزول الى الشارع في ٢٢ نيسان ١٩٦٩ بدماء شهدائها ، وكرسته خلال الحركة الجماهيرية العارمة لدعم المقاومة . لكن هذا الشكل النضالي اخذ ، في الاونة الاخيرة ، يكتسب مضمونا جديدا ، بات تشكلا من اشكال الاحتجاج ضد الاعباء التي تتحملها الجماهير اللبنانية . ثمنا لازمات الرأسمالية اللبنانية . وطبيعي والحالة هذه ان تكون نهاية المطاف بالنسبة لثل هذه التظاهرات هي مجلس النواب ، المؤسسة المقرض فيها ان تمثل السلطة التشريعية في البلد . ومحاولة السلطة استدراج الحركة الشعبية الى مجزرة جديدة في ساحة ٢٢ نيسان الغناء الماضي لم تكن فقط محاولة سلب الحركة الشعبية حق التظاهر ، وانما كانت ايضا محاولة لاستدراج الطليعة السياسية والحزبية لهذه الحركة - المتواحدة في ساحة ٢٢ نيسان - الى مواجهة غير متكافئة تتم حسب شروط السلطة نفسها وفي المكان الذي حددته ، بمعزل عن الحزام الجماهيري والديمقراطي الوافي .

من هنا ان رفض الاحزاب عملية الاستدراج هذه هو رفض لزج الطليعة السياسية للحركة الشعبية في مواجهة في غير أوانها حدد الخصم وقتها ومكانها . ومن هنا ان انجاح مظاهرة الثلاثاء القادم ومؤتمر الحريات الديمقراطية وافشال مشروع قانون الاحزاب الرجعي وتصعيد النضال من أجل إلغاء المادة ٥٠ من قانون العمل ، وتوسيع حملة التضامن مع عمال معامل غندور لاطلاق سراح المعتقلين ووقف الملاحقات بحق المناضلين العماليين وعودة جميع المشريدين للعمل ، والتعبئة لكافة مظاهر الصرف الكيفي المتكاثرة (الافران في صور ، معامل التوضيب في صيدا ، الشركة المتعاقدة مع الآلي بي.سي . في طرابلس) تشكل جميعها سلسلة متصلة لصيانة الحد الأدنى من الحريات الديمقراطية وافشال مخطط الدولة القمعي .

واذا كان ثمة درس واحد يمكن استخلاصه سريعا بالنسبة للطبقة العاملة من المواجهة الاخيرة فهو ان امتلاكها لحركة نقابية ديمقراطية موحدة عميقة الجذور واسعة الانتشار ، هو شرط اولي لا بد لها منه في نضالها من أجل توسيع حقوقها ومكسباتها ومنع تدهور اوضاعها المعاشية . وعلى طريق بناء مثل هذه الحركة النقابية ، فلنتكاتف كافة القوى الديمقراطية من أجل بناء وحدة الحركة العمالية حول نواتها الصلبة - عمال الصناعة - ومن أجل تصفية المواقع القوية التي يحتلها عملاء ارباب العمل والدولة . هذا النضال بات الان ضمانة لانتصار اي تحرك عمالي محدود . وان بناء الحركة العمالية الديمقراطية المتحررة من سيطرة القيادات النقابية العميلة ، دفع ليس فقط لنضال الطبقة العاملة وانما لكافة الجماهير اللبنانية من أجل الخير والعمل والديمقراطية .

الحرية صفحة ٥

مع مطلع الاسبوع الماضي (مساء الأحد ١٧-١٢-٧٢) دخلت المواجهة بين عمال معامل غندور ومجمل الحركة الشعبية والديمقراطية فسي البلاد وبين ارباب العمل والسلطة وبعض القادة النقابيين المتواطئين ، اهم وأخطر اطوارها بالبيان الصادر عن اصحاب معامل غندور - والمهد له قبل ساعات ببيان وزير العمل الذي يعلن اعادة فتح المعامل على اساس اطلاق يد اصحابها في صرف من يريدون واستيلاء من يريدون من العمال .

حيال هذا التصعيد لمخطط تصفية المكاسب التي حققتها الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية والشعبية خلال الاضراب الناجح السابق الذي خاضه عمال غندور ، كان لا بد ان تطلق حملة تضامن شعبي واسعة مع العمال واللجنة الشرعية التي تتكلم من أجل وضع حد لهجمة ارباب العمل والدولة التي لم تكن تتناول عمال غندور فقط بل ومجمل الطبقة العاملة والحركة الشعبية في البلاد ايضا .

مبادرة الاحزاب التقدمية بادرت الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية بالدعوة الى مؤتمر صحفي عقد ظهر الاثنين ١٨ - ١٢ - ٧٢ ، وخلالها كشفت حقيقة المخطط الجاري تنفيذه وحددت مواقفها واعلنت مقرراتها عبر البيان التالي :

« ان البيان الصادر عن مجلس ادارة معامل غندور مساء الأحد ١٧-١٢-٧٢ يكشف بمزيد من الوضوح ابعاد المخطط الذي بدأ الاخوة غندور تنفيذه صباح الخميس ١٢-١٢-٧٢ حين اقفلوا معاملهم واقتروا بالف وخسماية عامل في الشارع . نعتقد ان تمكن العمال بتضائهم وحدهم ، وبالاضراب الناجح الذي خاضوه وسقط خلاله شهيد الطبقة العاملة يوسف المطار ، من أجل انتزاع المطالب التي رفعوها والتي كانت تدور كلها حول تطبيق مواد قانون العمل الصادر عام ١٩٦٩ ، وبعد ان تمكنا من وضع حد للاستبداد المطلق الذي ظلت تمارسه عليهم ادارة العمل سنوات طويلة ، لجأ اصحاب معامل غندور مجددا الى استفزاز المنظم لكسر موجة التهورض العمالي ومحاولة سلب العمال المكاسب التي انتزعوها باضرابهم وتكريس الاستغلال الوحشي الذي يتعرضون له والذي كشفت لجنة العمال الشرعية تفاصيله المذهلة فسي مؤتمرها الصحفي قبل يومين ، حيث ببس



«حرب الأسلحة»: أسلحة فاسدة

لمحاربة اليسار

وحركة المقاومة

● في تقريره السنوي لعام ١٩٧٠ يعطي المصرف المركزي صورة عامة لسير الاقتصاد اللبناني في قطاعاته الأساسية: الزراعة - الصناعة - التجارة - المصارف. كيف يبرز التقرير أوضاع هذه القطاعات؟ ما هي أسباب تطورها في اتجاه معين؟ ما هو تعليقنا على سير هذا التطور؟

الزراعة: هبوط الاسعار

يبدأ التقرير ببيان حالة الزراعة فيجد ان القيمة الاجمالية للانتاج الزراعي بلغت عام ١٩٧١ ٥٣٥ مليون ليرة مقابل ٤٨٠ مليون ليرة لعام ١٩٧٠. ٤٩٥٠ مليون ليرة لعام ١٩٦٩. ويعزو التقرير التراجع الى هبوط الاسعار لا الى انخفاض الانتاج. كما يعطي صورة عن التوزع الانتاجي ليرى ان انتاج الخضار بلغ ٣٨٧ مليون ليرة عام ١٩٧١ مقابل ٣٥٦ مليون عام ١٩٧٠. بينما بلغت قيمة الانتاج الحيواني ١٤٨ مليون ليرة عام ١٩٧١ مقابل ١٢٢ مليون ليرة لعام ١٩٧٠.

لكن التقرير الذي جاء وصفه للزراعة بنصف صفحة تجاهل امورا كثيرة، واعطى سببا لانخفاض القيمة الانتاجية في هبوط

محسوسا خلال عام ١٩٧١ بحيث بلغت قيمة الصادرات ٢٦٢ مليون ليرة أي بزيادة ١٢ ٪ عن عام ١٩٧٠، والفروع التي نشطت كانت في مجالات النسيج والصناعات الكيماوية والخشب المعاكس. ويعزو التقرير زيادة النمو هذه الى تحديث التجهيزات وتوسيع الانتاج وتحسين النوعية والسياسة المتبعة لحماية بعض القطاعات ونظام المنح للتصدير. كما يشير التقرير الى ان نسبة التوظيفات بلغت عام ١٩٧١ ٤٣٥ مليون ليرة مقابل ٣٤٥ مليون ليرة لعام ١٩٧٠ (من اصل ٢٦١٢ مليون ليرة).

ويشير الى تطور قطاعات صناعية اخرى يرى ان الطاقة قد زاد استهلاكها ١٥ ٪ بينما لم يرتفع انتاج المصافي سوى ١ ٪ وازداد انتاج الطاقة الكهربائية بنسبة ١١ ٪. كما ازدادت حركة البناء بنسبة ٨ ٪ عما كانت عليه. ١٩٧٠، وتساعد انتاج الترابية ١٢ ٪ في الوقت الذي زاد الاستهلاك المحلي بنسبة ٥ ٪ والتصدير بنسبة ٤٥ ٪. أما في مجال التبغ فيرى التقرير تنديا مستمرا لمبيعات السجائر اللبنانية بما يقارب ٣٠ ٪ بينما ارتفع مبيع الانتاج المستورد بنسبة ٩٠ ٪. ماذا تعني هذه الارقام وما دلالتها على مجمل توجه الاقتصاد اللبناني؟

ان الصناعة اللبنانية لا تزال تعاني من مأزقين اولهما طبيعة توجهها واقتصادها على سلع استهلاكية معدة للتصدير الى الخارج، وثانيهما ضعف تسليفات المصارف. فإذا اعتدنا ان قيمة التسليفات كانت عام ١٩٧١ ٢٦١٢ مليون ليرة فلم يزل الصناعة منها سوى ٣٥٥ مليون ليرة وهي نسبة ضعيفة (١٦٠٦٨ ٪).

الا ان تقرير المصرف لا يجب على اسئلة اساسية:

١ - السؤال الاول يتركز على مدى زيادة التميزات (الاموال الموقفة في الصناعة) لانه اذا كانت الصادرات تزداد بدون ازدياد التميزات فمعنى هذا ان الصناعة لم تكن تشتغل بكامل طاقتها وان نمو الصادرات بالتالي لا يعني نمو الصناعة.

٢ - السؤال الثاني يتركز على مدى نسبة ازدياد عدد العمال. لانه اذا زاد الانتاج بدون ان يزيد عدد العمال الموظفين فمعنى هذا ان الزيادة سببها زيادة استغلال العمال.

٣ - لا يشير التقرير الى مدى تركز في الصناعة. هل بدأت المؤسسات الصغيرة تنقرض لصالح المصانع الكبيرة بحيث يكون الانتاج قد انتقل من طور الحرفة الى طور الصناعة الحقيقية، ومعلوم ان عدد المؤسسات الصناعية كما خصصه وزارة التصميم هو ٧٠٠ مؤسسة لكنها تسمى مؤسسة صناعية كل مؤسسة يشتغل فيها ٢ عمال.

٤ - تقرير المصرف يشير الى ان زيادة الصادرات كانت مقترنة باغفاءات من الضرائب وبيع ومساعدات للتصدير؟ فهل زيادة الصادرات دليل على اننا نتج ونبيع من الغير اي من البلاد التي تصدر اليها؟ ام ان الصناعة اللبنانية تبيع من الدولة بمعنى اخر من دافع الضرائب اي غالبية المواطنين الفقراء.

التجارة: كماليات وارتفاع المعز
على صعيد التجارة الداخلية يرى التقرير ان امكانية تقديرها في الحسابات الاقتصادية غير ممكن لاتعدام الاحصاءات عنها ولكنها متدبجة في قطاع الخدمات، ولكنه يصر أيضا ان الوضع كان حسنا وسجل توسعا واضحا بالنسبة لعام ١٩٧٠. يستدل التقرير على هذا التحسن بانخفاض عدد الاحتجاجات الجارية على السندات التجارية والمجوزات، وعلى زيادة عدد السيارات السياحية الخاصة

المسجلة بنسبة ٣٧ ٪. كما يظهر التقرير ان نسبة التسليفات بلغت ٥٨٧ مليون ليرة عام ١٩٧١ مقابل ٤٦٥ مليون ليرة لعام ١٩٧٠. اما على صعيد التجارة الخارجية فنقد سجلت المستوردات زيادة ٧ ٪ والصادرات بنسبة ٢٦٥٥ ٪. كما ان التسليفات بلغت في هذا المجال ٢٦٦ مليون ليرة لعام ٧١ مقابل ٢٨٨ مليون ليرة لعام ١٩٧٠. الى ماذا تشير هذه الارقام؟ عندما نتحدث عن ان كمية الاستيراد قد زادت، يقصد التقرير بذلك ان نسبة الاستهلاك زادت أيضا، وان مستوى المعيشة قد ارتفع، ولكن الواقع هو غير ذلك، فازدياد الاستيراد كان مترافقا مع ارتفاع الاسعار في البلدان التي تستورد منها. فالصناعة التي كان سعرها ١٠٠ عام ١٩٦٢ اصبح ١٢٦ عام ١٩٦٦ في أمريكا و١٤٦ في كندا و١٢٦ في فرنسا، وهي عمليا البلدان التي تستورد منها. هذه الارقام تبين ان كمية الاموال المتوفرة للمواطن لا تكفي لشراء حاجيات كان يمكن شراؤها قبل سنوات بحكم ارتباط الاسعار اللبنانية بالسوق الخارجية حيث ترتفع الاسعار في بلدان المصنعة. معنى هذا اننا صرفنا ندفع اموالا اكثر للتصدير يضاعف أقل.

الامر الثاني الذي لا يشير اليه التقرير هو طبيعة السلع المستوردة ومن يشترها ويستهلكها من المواطنين. هنا لا بد من تمييز أمرين: أولا: ان الحاجات التي يستهلكها جميع المواطنين وخصوصا الكادحون قد ارتفعت اسعارها، فالتبوت التي كان ثمنها ١٠٠ عام ١٩٦٦ اصبح ١٤٠ عام ١٩٧١، واللحوم ١٢٢ والخضار ١٢٤ والسكاكر ١١٢، وفي الواقع ان الرقم هو أعلى بكثير عما ذكره التقرير، هذا دون نكر للاجارات التي تزداد سنويا.

من جهة أخرى فان القسم الأكبر من الاستيراد هو استيراد للسلع الكمالية. فإذا اخذنا بعين الاعتبار ان المعز بين المصدرات والمستوردات هو ٢٠٠٠ مليون ليرة لبنانية، نذكر ان معظم ما يجب مراكمته لبناء القطاعات الانتاجية انما يذهب للخارج.

المصارف والتقدم
يشير التقرير الى انعكاس تطورات السوق المالية العالمية على صعيد حركة رؤوس الاموال وبالتالي على صعيد السبولة والقطع. فبالاضافة الى تدفق رؤوس الاموال من بلدان المنطقة عادت الى لبنان رساميل كانت قد وُظفت في الخارج وذلك تحت تاثير هبوط سعر العملة الأمريكية وانخفاض معدلات الفائدة على الدولار الأوروبي. وادى ذلك الى ارتفاع السبولة لدى المصارف وفي الاقتصاد العام مما اضطر المصرف المركزي للتدخل ليحول دون هبوط الدولار ولخفض من ثقلها، فاشترى كميات كبيرة من الدولار، كما اشترى من الخزينة الامريكية مليون اونصة من الذهب بالسرر الرسمي ٣٥ دولارا للاونصة.

وبلاحظ التقرير ان ودائع المصارف قد اُرغمت الى ٥٨٢٩ مليون ليرة في اواخر عام ١٩٧١ بعد ان كانت ٤٦٥٧ مليون ليرة أواخر ١٩٧٠. أي بزيادة ٢٥٠٦ ٪. كما ازدادت نسبة الودائع تحت الطلب لعام ١٩٧١ ٢٢ ٪ مقابل زيادة ٥ ٪ لعام ٧٠. هذه الزيادة بالعملة اللبنانية والنبيش بالسبولة ادبا الى هبوط محسوس بمعدل الفائدة المعتمدة بين المصارف، حيث دفعها الى زيادة تسليفاتها الى ٢٦١٢ مليون ليرة حتى اواخر عام ٧١ مقابل ٢٠٨٤ مليون ليرة أواخر ١٩٧٠. هذه التسليفات لم تشكل سوى ٤٤٧ ٪ من الموجودات المصرفية. أما نسبة التسليفات فكانت كما يلي: ٣٠٢٨ ٪

للزراعة، ١٦٠٦٨ ٪ للصناعة، ١١٠٤٠ ٪ للبناء، ٥٢٠٦٢ ٪ للنجارة، ٣٠٤١ ٪ للتوسيمات المالية، ١١٠٨٦ ٪ لتسليفات مختلفة.

اكتلاف التبعة للسوق الرأسمالية
ان معلومات المصرف هذه تؤكد عدة حقائق على صعيد الاقتصاد اللبناني: ان الاقتصاد اللبناني يدفع ثمن تبعيته للسوق الرأسمالية العالية وبالتالي يتحمل نتيجة ازمتها. فالمصرف المركزي كما ظهر مضطرا للتدخل ليجني الدولار الأمريكي من الهبوط فيشتري منه كميات ضخمة، وذلك يعود الى ان الليرة اللبنانية محمية بتغطية ٨٢ ٪ ذهبيا والباقي عملات صعبة (الدولار، الجنيه الاسترليني)، وان ثبات الليرة مرتبط بثبات النقطة هذه، والمصرف مضطرا بحكم ذلك الى حماية الـ ١٧ ٪ الباقية من النقطة لان وظيفته الاساسية هي حماية الليرة، فيصبح من مصلحته الحفاظ على السعر المحلي للدولار وعدم انخفاضه لتحتفظ الليرة بقيمتها. ولكن بالمقابل هناك فريق المضاربين بالعملات الذي من مصلحته ان ينخفض الدولار لانه يربح الفرق بين التخصيص والسعر الحالي. ان لبنان مضطرا لان يسير مستقلا نحو الطريق الذي وصلت اليه اليابان والمانيا بضارة لمباريات الدولارات للحفاظ على قيمة عملتها حتى اضطرت ألمانيا مرارا الى تخفيض قيمة المارك، وقد يصل لبنان الى فترة يضطر فيها الى تخفيض قيمة ليرته وذلك للحفاظ على اوضاع الدولار.

ان لبنان اذن مضطرا لدفع ثمن تبعيته: ضريبة حماية الدولار، وضريبة الارياب التي تذهب الى جيوب المضاربين بالعملات، ولغة طهيبة في المجتمع كل ما تفعله هو حيازة سبولة نقدية.

شيء آخر: لصحة من ابقاء نسبة النقطة الذهبية مرتفعة؟ ان نسبة النقطة في أمريكا نفسها لا تزيد عن ٣٥ ٪ بينما تصل في لبنان الى ٨٢ ٪. ان هذا يخدم عمليا كبار الدخريين وكبار الرأسماليين الذين يجمدون اموالهم على شكل قطع.

سؤال آخر: ما هو اثر انخفاض معدل الفائدة الذي وصلت اليه المصارف اللبنانية لحل أزمة ازدياد الاموال المودعة فيها؟

أموال مجمدة وتخلف متراكم
ان كثرة الودائع تؤدي الى ازدياد في السبولة لدى المصارف وبالتالي الى انخفاض الفائدة. هذا يعني ان المصارف لم تعد بحاجة الان الى ودائع جديدة بخلاف ما حصل بعد أزمة انتماء مباشرة عام ١٩٦٦، وبالتالي ستتراكم اموال في البلد لا مجال لتوظيفها. فإذا كانت المصارف تضع حلا هو بقبول الاموال دون دفع الفوائد فان معنى هذا هو زيادة ارباح الرأسماليين واصحاب المصارف على حساب المودعين. فالاموال المودعة سيعمد المصرف الى توظيفها في الخارج ويقض عليها فوائد مرتفعة بينما لا يدفع في الداخل الا نسبة قليلة جدا، وقد بلغت نسبة الاموال الموجودة في المصارف اللبنانية والموظفة في الخارج ٤٤٤١ ٪ في اواخر عام ١٩٧١ كما يفكر تقرير المصرف المركزي. وهكذا نرى ان الاموال اللبنانية تهرب الى الخارج لفوظف في شراء الاراضي (ارض الشانزليز) لا ينال القطاعات الاقتصادية المنتجة في الداخل الا الشيء القليل من التوظيفات.

ان موضوعات تقرير المصرف المركزي تؤكد حقيقة النظام الاقتصادي اللبناني المرتبط بالسوق الرأسمالية وبكونه اساس الالتزام الاقتصادية والتخلف الاجتماعي.

آثار تبعية الاقتصاد اللبناني للامبريالية في تقرير المصرف المركزي

هذه الديابات نعلوها الصدا! ونبين ان فرنسا اخذت بالانخلاص منها بييمها من هولندا (وهي دولة ليست معروفة بكثرة نشاطاتها العسكرية)، وكذلك اسرائيل التي باعنت هذه الديابات من سنفافوره. وعلى الرغم من انه جرى التنبيه الى عطل هذه الديابات منذ سنة، فقد تم شراء كمية منها من طراز عامي ١٩٦٦ - ٦٧، لان التمويل على هذا الطراز يبلغ ٣٠ في المئة، بينما تبلغ الممولة على طراز ١٩٧٠ ٧ في المئة فقط. ومع ان الصفة تبين بين الدولة اللبنانية والدولة الفرنسية، فقد تدخل الوكلاء والمعملاء وقبضوا الممولات! ماذا اقترحت الحكومة؟

تغير الدافع. لكن هذا يعني خفض مرماها من ٣٠٠٠ مترا الى ١٥٠٠ متر، بينما يبلغ مدى الديابات الاسرائيلية ٣٠٠٠ مترا بالتحديد. فما العمل؟ اما ان نستخدم الصواريخ للتصدي للديابات الاسرائيلية (وهنا يشور السؤال حول الجدوى من شراء الديابات أصلا، اللهم الا جدوها في التصدي «محاربة اليسار» والمقاومة!)، واما ان ننظر العدو ليصبح على مقربة ١٥٠٠ متر قبل اطلاق القار عليه.

امام جدل تجار الاسلحة، وطره الوزارة من جهة وفؤاد لحود وكميل شمعون من جهة ثانية، يقترح ريمون اده حسبا للتقائس استخدام خير عسكري «من دولة صديقة لا غبار على صداقتها» للفصل بين الفريقين. بانتظار استخدام مثل هذا الخير، أو التقرير الذي يهول به العقيد لحود حول فاعلية الاسلحة الجديدة، ينضم ملف ديابات «١.٠.١.اكس ١٣» الى ملفات الرادار وطائرات المراج والكروتال. يبقى طرف وحيد يحق له ان يفرح من كل ذلك: اسرائيل. ونزولا عند طلبها، بث التلفزيون اللبناني مساء الاثنين الماضي اغنية «هافانا غيلا» لأحد المغنيين الاسرائيليين. ومعناها بالعبرية: «يا الله نفرح»!



الجهة الشعبية الديموقراطية

لقد وضعمشروع الملك حسين الاخر المقاومة الفلسطينية امام منطف خطير وحاسم . ان خطورة هذا المشروع تنبئ عن الاعتبارات التالية :

١ - انه يمثل ، كما كشفت تصريحات ايفال ألون وتصريحات حسين نفسه في واشنطن ، الخطوة الحاسمة ، والخطوة الملئية الاولى ، على طريق عقد صلح استسلامي منفرد بين النظام الهاشمي والعدو الاسرائيلي . ويضمن هذا الصلح مكاسب جغرافية جديدة لدولة الاحتلال تشمل النخلي عن القدس العربية ، واقامة شريط « ابن » اسرائيلي على امتداد نهر الاردن ، وتعديلات هامة على الحدود نى منطقة مثلت طولكرم — جنين — قلقيلية . كما يضمن هذا الصلح اعادة اخضاع ما تبقى من الضفة الغربية ، وربما ايضا قطاع غزة ، لسيطرة الحكم الهاشمي في مقابل تنازل هذا الحكم ، باسم شعبنا ، عن الحق الفلسطيني التاريخي في استعادة كامل التراب الوطني ، والاعتراف بإسرائيل بحدودها الجديدة الموسعة .

٢ - ان المشروع يقدم هذه الصفقة الخيانية الى جماهير شعبنا في اطار مزين بالوعود المصولة . انه يحاول ان يستنثر حالحة « التراجع الثوري المؤقت » التي فرضها على جماهير الشعب بقوة السلاح وبالرهاساب والمجازر الوحشية ، وان يطوق التهمة الجماهيرية التي تولدها هذه الحالة بتقديم تنازل سياسي شكلي للفلسطينيين . انه يحاول ان يستوعب اصلحته (في التحليل الاخر) ردود الفعل الانفصالية العنقوية التي ولدتها في صفوف شعبنا سياسته الاقليمية الخبيثة بتقديم وعد بحكم ذاتي فلسطيني وكيان مستقل نسبيا للفلسطينيين في ظل تاجه وعرضه . ومن خلال ذلك يحاول النظام ان يجدد عقد صفقة بمصالحة مع الطبقات البوهجوازية الكبرى الفلسطينية في الشفتين (التي كانت بعض فرقها في الضفة الغربية ، تتبنى حتى لحظة اعلان المشروع موقفا معاديا للحكم الهاشمي) ، وان يجيد التفتية ضده في صفوف طبقات القوى الوطنية الفلسطينية تحت شعار الحكم الذاتي ، وان يخلق بالتالي حالة تسمح له بضرب الفلسطينيين بالفلسطينيين وان يقلص النفوذ السياسي الجماهيري لحركة المقاومة بعد ان تمكن من تقليص وجودها العسكري والتنظيمي .

٣ - ان المشروع يحسم من جانب واحد ، وبمنظور رجعي ، محور الصراع البارز الدائر في الساحة الفلسطينية — الاردنية منذ ايلول ١٩٧٠ بشكل خاص : الصراع حول ماهية الحقوق الوطنية الراهنة للشعب فلسطين ، الصراع حول حق تمثيل شعب فلسطين والتكلم باسمه وتقرير مصره . ان مشروع الملك حسين يشكل مصادرة فعلية ، سياسية وقانونية وبالتالي مادية ، لحق تمثيل شعب فلسطين ويقرر مصيره نيابة عنه . ان الملك بمشروعه هذا يقض نفسه من جديد ، بدعم اسرائيل والامبريالية العالمية ، ملكا على جميع الفلسطينيين « في مشارق الارض ومغاربها » ،

بيان ١٦-٥-٧٠ الذي قامت على اثره اللجنة المركزية بقيادة مشتركة معترف بها من قبل جميع فصائل المقاومة حينذاك .

وبعد مجازر ايلول ١٩٧٠ بادرت الجبهة الديمقراطية من جديد الى تقديم مشروع برنامج سياسي وتنظيمي للوحدة الوطنية طرحته في اجتماعات اللجنة المركزية فسي اوائل كانون اول ١٩٧٠ ولوائل كانون ثاني ١٩٧١ ولم يقدر لهذا المشروع بدوره ان يرى النور حينذاك .

وفي المجلس الوطني الثامن في اذار ١٩٧١ شاركت الجبهة بمشاركة فعالة في النضال من اجل وحدة وطنية سلمية تقوم على اسس سياسية ثورية واسس تنظيمية ديمقراطية . ورغم التخفظات التي كانت لدى الجبهة

قضايا الوحدة الوطنية والمجلس الوطني الفلسطيني المتادم

تقرير كافة جوانب الحياة في الاردن ، النضال ضد الصلح الاستسلامي ومن اجل حق الشعب الفلسطيني في حمل السلاح والانتظام في صفوف المقاومة وحرية العمل الكائلمة للمقاومة ضد العدو ، النضال ضد سياسة الرضوخ لامبريالية ومن اجل التحرر الوطني الكامل للاردن ، النضال ضد سياسة القمع والارهاب ومن اجل الحريات الديمقراطية للشعبين الاردني والفلسطيني ، ذلك هو الرد السياسي البديل عن مملكة عربية متحدة الاسرائيلية المشتركة .

ولكن الالتزام ، من قبل المقاومة ، بهذا البرنامج النضالي لم يعد بعد ذاته كافيا كبديل . فالامم من الالتزام اتخاذ الاجراءات الكتيلية بوضع هذا البرنامج موضع الممارسة الفعلية ، وليس الدعائية فقط . وبمفتاح لهذه المسألة تأتي الان الضرورة الملحة لتوحيد فصائل المقاومة في اطار جبهة وطنية متحدة .

ان هذه المهمة لم تعد مسألة تحتحلل لتاجيل ، فالتأجيل لا يعني سوى الضمور والاحتلال ومقدان ثقة الجماهير . ولقد اصبح ضروريا بشكل مطلق ان تصب كل الجهود على تذليل العقبات التي تحول دون تجايز هذه المهمة ، على نمية كافة القوى الوطنية الشريفة وكافة القواعد المقاتلة والمتاضلة وقجماهير الثورة من اجل بناء الوحدة الوطنية بان تتجاوز المقاومة وضع التراجع والتمزق الزمان وترتقي الى جبهة وطنية متحدة تستطيع توحيد ارادة الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية وتستعيد ولاده المطلق لحركة الثورة والصراع ضد كافة اشكال المساومة على الحقوق الوطنية الراهنة والتاريخية لشعبنا .

الجهة الديمقراطية . . . ومشاريع الوحدة الوطنية

كانت الجبهة الشعبية الديمقراطية قد طرحت على المجلس الوطني الفلسطيني السادس ، منذ ايلول ١٩٦٩ ، مشروعاً لبرنامج جبهة تحرير وطنية فلسطينية موحدة ليكون اساساً للقاء من اجل توحيد حركة المقاومة . الا ان هذا المشروع لم يلق

الموافقة في جبهه بحجة « تعارضه » مع الميثاق الوطني لنظمة التحرير ، بالرغم من ان الكثير من مفاهيمه قد اصبحت الآن ، بعد التجارب المريرة التي عاينتها حركة شعبنا ، مقبولة ومقرة من قبل الكثير من تيارات وفصائل المقاومة .

واثر اشتداد الصراع مع السلطة الرجعية في الاردن بعد محاولة 1٠ شباط ١٩٧٠ ساهمت ج.ش.د. مساهمة فعالة في بناء القيادة الموحدة لحركة المقاومة وفي صياغة

ينبغي ان تبقى ثانوية وغير عدائية ، يمكن ويجب ان يجري حلها بوسائل الحوار الديمقراطي في اطار الجبهة المتحدة وفيمجرى النضال المشترك ضد العدو الرئيسي) ، كما يعتبر ان الجبهة المتحدة يجب ان لا تقوم الا عندما يصبح التيسار مؤهلا لقيادتها متجاهلا ان اليسار لن يصبح مؤهلا للقيادة الا عندما يثبت عمليا ، في اطار النضال المشترك ، صلابته الفعلية في الدفاع عن المطامح الوطنية ، وصحة خطه السياسي العام ، واخلاصه وتفانيه من اجل بناء وحدة طبقات الشعب الوطنية والحفاظ عليها .

كما شئت الجبهة الديمقراطية ، على امتداد تلك الفترة ، نضالا ايديولوجيا حادا ضد التيار الانعزالي الهيجني داخل حركة المقاومة ، ذلك التيار الذي يرفض اية وحدة وطنية الا اذا قامت على اساسي الالتحاق والضم والاحتواء وتصفية القسوى اليسارية والتقدمية ، التيار الذي يتجاهل وجود التناقضات بين طبقات الشعب الوطنية في مرحلة التحرر الوطني ويدعو الى طمس هذه التناقضات بالقوة او التعمامي عنها عدائية ويضر عمليا بقضية الوحدة الوطنية ، التيار الذي يريد تركيز قيادة اليمين بشكل دائم ثمنا للوحدة الوطنية ، بغض النظر عن جدارة هذا اليمين وصحة خطه ، ويدعو الى وحدة لا ديمقراطية ، لا تفصح الجلال للقواعد وجماهير الشعب لتصحيح خط القيادة والرقابة عليها

لقد اكدنا دوما — كما اكدت كل تجارب ثورات الشعب في مرحلة التحرر الوطني — ان اي تقدم جدي باتجاه الوحدة الوطنية يجب ان ينطلق من الاعتراف بوجود تناقضات فعلية في صفوف طبقات الشعب الوطنية والتكيد ، في الوقت نفسه ، ان هذه التناقضات ثانوية وغير عدائية ويمكن حلها ومعالجتها بقيام الوحدة الوطنية على اسس ديمقراطية . كما اكدنا دوما ان الوحدة الوطنية لا تتطلب بالضرورة الاندماج على تصفية قسرية للتيارات السياسية المعارضة ، بل تتطلب توحيدها على اساس نقاط الالتقاء المتمثلة في برنامج النضال المشترك ضد الاحتلال الاسرائيلي والنظام الهاشمي وصد هجمات الانظمة العربية لتطويق واحتواء المقاومة ضمن المجال للصراع الودي فيما بينها ضمن اطار الجبهة المتحدة لحسم نقاط الاختلاف بالاحتكام الى القواعد وجماهير الثورة ، وان قيام الوحدة الوطنية يجب ان لا يشترط فصل قيادة معينة بذاتها ، بل يعطي لكل قسم سياسي دوره على ضوء حجم نفوذه الجماهيري ، مع اعطاء جميع الفصائل حتها في اطلاع الجماهير على وجهة نظرها ومواقفها السياسية والنضالية .

والان ، في ظل هذا الظرف الخطير الذي تجابهه حركة المقاومة ، تتضح اكثر فاكثر اهمية تحقيق الوحدة الوطنية على هذا الاساس ، الاساس الوحيد الذي يضمن استمرارها وتماسكها كما يضمن مواصلة توجهها الثوري . من هنا فقد شارك ممثلو الجبهة الديمقراطية بحضاس في المشاورات التي دارت بين مندوبي الفصائل الفدائنية الممتلة في اللجنة التنفيذية لنظمة التحرير بين ايار — نيسان ٧٢ ، للتعامل على صيغة موحدة لبناء الوحدة الوطنية تقدم

الى المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني الاستثنائي المنعقد بين تاريخ ١٦-١-١٩٦٩ في القاهرة . كما عكفت قيادة الجبهة على صياغة مشروع واقعي ثوري ممكن التنفيذ فوراً يخرج مسألة الوحدة الوطنية من دوامة اللامبالاة والتأخرية والمزايدة من جهة ، ويحدد الخطوات التنفيذية الواقعية لانجازها من الان ، ويحقق من جهة اخرى الارتضاع باوضاع المقاومة الراهنة خطوة حقيقية ملموسة الى الامام وكان لا بد للتوصل الى مثل هذا المشروع من دراسة التجارب والمحاولات السابقة على هذا الصعيد وتبين اسباب فشلها ومحاولة تلافيها في المشروع الجديد .

البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية

١-البرنامج السياسي : لقد كانت مسألة التوصل الى برنامج سياسي يحقق اتفاقا فعليا بين فصائل المقاومة في عملها النضالي الزاهن احدى العقبات التي تعوق التوصل الى وحدة وطنية حقيقية . ولم تكن المعضلة ايدا في التوصل الى صياغة لاحقة لمبادئه واهداف عامة يتفق عليها الجميع لفظيا . ففي بيان ١٦-٥-١٩٧٠ وفي بيان المجلس الوطني السابع الاستثنائي (عمان اب ١٩٧٠) ، ثم في المجلس الوطني الثامن (اذار ١٩٧١) تم التوصل الى لوائح سياسية من هذا النوع وافقت عليها كل الفصائل . الا ان هذه اللوائح لم تاد الى توحيد فعلي لهذه الفصائل في مضمار النشاط السياسي العملي لانها اكتفت باعلان المبادئ والاهداف العامة . كان المطلوب اذن في اي مشروع جديد ان يصار الى تحديد الترجمة العملية لهذه المبادئ والاهداف على ضوء الواقع الزاهن ، اي بمعنى اخر :

من ناحية اخرى ، فان صياغة برنامج العمل هذا ليست لوحدها كافية لحل المعضلة فالمعبرة في النهاية في وضعه موضع التنفيذ . وهذا بدوره يتعلق بطبيعة تكوين الجبهة المتحدة اي باسس العلاقات الداخلية بين اطرافها وللوائح التي تنظم العلاقة بين قياداتها وقواعدها .

على ضوء هذين الاعتبارين فقد اعلنت الجبهة الديمقراطية في المشاورات التي جرت موافقتها الكائلمة علىمشروع البرنامج السياسي الذي اقترحه مركز التخطيط التابع لنظمة التحرير الفلسطينية (مع بعض التعديلات الجزئية) مؤكداً ان هذا المشروع يشكل برنامج العمل الوطني الديمقراطي المطلوب في المرحلة الراهنة من الثورة ويصلح اساسا للاتفاق في الممارسة بين كافة فصائلها .

٢ — ولقد كان من احدى المعوقات الرئيسية لمساعي الوحدة الوطنية في السابق الافتراض المقتل بان مجرد التوصل الى اتفاق على البرنامج السياسي الزاهن يلغي التبايزات

والخلافات ، حتى الثانوية منها ، بين الفصائل المختلفة ، وان المطلوب بالتالي تحقيق وحدة اندماجية كاملة في كافة المجالات . والواقع ان هذا الافتراض يخالف للحقيقة ذلك ان برنامج العمل الوطني الديمقراطي المطروح هو برنامج للمرحلة الراهنة اولا ، اي انه لا ينبغي مقدها إمكانية حصول اختلاف في مراحل اخرى . وان هذا البرنامج ، ثانيا ، يحدد دائرة الاتفاق ، اي دائرة القضايا المتفق عليها بين جميع الفصائل في المرحلة الحالية ، ولكن حتى هذه القضايا ينظر اليها من زوايا مختلفة من قبل الفصائل المختلفة على ضوء تباين موقفيها الايديولوجي . لذلك فان محاولة الوصول الى الفاء كامل لتعدد المنظمات يبقى هدفا وهيبا ، والمطالبة بهدف وهمي هي ، في النهاية ، مصرة بالوحدة الوطنية اذ تجعلها عملية مستحيلة التحقيق . ان ما يمكن ان يتحقق هو صيغة تسبح بالتعدد ضمن اطار الوحدة . فالحل هو الوصول الى توحيد الاجهزة النضالية والمؤسسات الجماهيرية (القوات ، الميليشيا ، المنظمات الشعبية والتقاوية) وتوحيد الصوت الخارجي للمقاومة ، اي توحيد صورتها امام الاعداة والجماهير (الاعلام ، التمثيل السياسي الخارجي) . وضمن اطار هذه الاجهزة الايديولوجية والسياسية ان تتفاعل وتتصارع وتحل خلافاتها الثانوية باسلوب ديمقراطي، ما يتطلب بالضرورة الاصرار بحقق الاستقلال الوطنية ، وحق الاستقلال السياسي الداخلي على الاقل ان لم يكن الاستقلال السياسي العلني ضمن اطار الوحدة الوطنية — اي حق جميع الفصائل في طرح مواقفها السياسية على قواعد الجبهة الوطنية المتحدة دون اعلانها للخارج .

ان هذا الاساس يزيل من ناحية تخوف الفصائل « الكبيرة » (التي تمثل الان الاغلبية بين صفوف الجماهير) من ان تبقى دوما عرضة للطنع والتخريف غير الموضوعي ضدها ، كما يزيل من الناحية الاخرى تخوف الفصائل التي تمثل الاقلية الان ، من ان تحوى ونضم تحتها الى اغلبية على ضوء تضحياتها النضالية وصعدياتها ومواقفها الايديولوجية والسياسية. ان هذه الصيغة ، بتعبير اخر ، تقضي على عوامل الصراع التناهاري العدائسي بين فصائل المقاومة ، وتكرس صيغة الصراع الرفاقي الديمقراطي بينها ضمن اطار الوحدة الوطنية .

٣ — عامل اخر كان يعوق التوصل الى وحدة وطنية صلبة هو مشكلة كيفية تشكيل المؤسسات القيادية (التشريعية والتنفيذية) للوحدة الوطنية وان الهيئة في هذه المؤسسات . ومما لا شك فيه ان لهذه المعضلة اساسا سياسيا ، ذلك ان تكوين القيادة يحدد طبيعة ممارساتها وصحة سياساتها ، لذلك فان محاولة اي فصل سياسي تعزز مواقفه في المؤسسات القيادية

هي وسيلة لتثبيت مواقفه وتنفيذ اهدافه السياسية . الا ان غياب اي اطار عقلائي ديمقراطي لحل هذه المعضلة كان لا بد ان يؤدي الى اخراج الصراع على القيادة من اطاره المشروع (اطار السعي الى تحقيق هدف سياسي لصلحة الثورة) والى سيادة عوامل المصلحة العصبوية الذاتية الحزبية، وتنبيسة الصراعات الذاتية اللامبادية وترويج اساليب المزادة والتأخرية السياسية والتفصيل الكلامي ، مما كان يفر اضارا بالغا بصورة المقاومة ووحدتها النضالية . ان لا بد لاية وحدة وطنية حقيقية من ان تستند الى اساس موضوعي لحل معضلة التكوين القيادي . ان الصيغة التي يقترحها مشروع البرنامج التنظيمي المقترح لحل هذه المعضلة هي صيغة بسيطة ولكنها فعالة : ان الجماهير المظلة في اطار الوحدة الوطنية هي التي تقر طبيعة وتكوين المؤسسات القيادية ، وتكون لكل فصل فدائي دوره في هذه المؤسسات بشكل متناسب مع الحجم الحقيقي لنفوذ الجماهيري . ان هذه الصيغة يمكن ضمانها من خلال تشكيل الهيئات القيادية عن طريق الانتخاب المبني على قاعدة التمثيل النسبي . بحيث تشكل تتمتع بالاغلبية ، بل من جميع الفصائل بشكل متناسب مع قواها الجماهيرية . ان هذه الصيغة تلغي الاساليب المشاركة والبيروقراطية في تشكيل القيادات ، وتلغي في المقابل لجوء بعض الفصائل الى اساليب المزادة والاهراج السياسي لتعزز مواقفه القيادية . ان هذه الصيغة تقضي على بواعت التعصب التنظيمي والصراعات الذاتية والتفكالت اللامبادية ، ونفس المجال امام الجماهير المظلة وقواعد الثورة لكي تحدد قياداتها بنفسها . وفي الوقت نفسه تزيل هذه الصيغة احدى العقبات الكبرى في وجه تحقيق الوحدة الوطنية ، اذ تعطي لكل فصل حقه في القيادة ليس على اساس الصراع الذاتي التناهاري الابدائي ، بل على اساس مدى تضحيته وجدارته النضالية وصحة مواقفه السياسية وتأييد الجماهير له .

{ — اتخذت في السابق قرارات عديدة بقاءة الوحد الوطنية ، كان اخرها واهمها قرار المجلس الوطني الثامن (اذار ١٩٧١) . الا ان هذه القرارات لم تكن تجد طريقها الى التنفيذ رغم موافقة الجميع عليها . ما هو السبب في ذلك ؟ . . ان احد الاسباب الرئيسية يكمن في ان هذه القرارات لم تكن تقوم على حل المعضلات التي تعترض تنفيذها بقدر ما كانت تقوم على تجاهل هذه المعضلات بالتوصل الى مبادئ عامة لا يختلف عليها احد ، دون تحديد اليراج التفصيلية لوضعها موضع التنفيذ . هذا الاشكال كان يفتح باب الاجتهاد واسعا حول كيفية تنفيذ هذه القرارات مما يؤدي الى تفصيلها لتنفيذها لا بتركها لاتجاهدالا بمحالضيل.

من هنا كان هذا المشروع التنظيمي يحقق هذه الميزة بالنسبة لمشاريع الوحدة التي سبقته ، من حيث انه يحدد بالتفصيل الاسس التي تقوم عليها الوحدة الوطنية والهيكل التي تتطلفها ، والخطوات العملية التنفيذية لبناء هذه الهيكل انطلاقا من الواقع القائم وفي فترة زمنية محددة. على اساس هذا التقييم للتجارب السابقة وبعد اقرار البرنامج السياسي الذي اقترحه مركز التخطيط ، قدمت الجبهة الديمقراطية ببرامج تنظيمي مقصد لبناء جبهة وطنية متحدة وطرحت هذا البرنامج على اللجنة التنفيذية المشكلة من ممثلين عن الفصائل الممتللة في

ملاحظة

تعتبر « الحرية » عن متابعة سلسلة المقالات التي كثرت في الاعداد السابقة عن المقاومة وقضايا الجبهة الوطنية بقلم سامي شاهين ، مفسحة المجال لوجهة نظر الجبهة الشعبية الديمقراطية في المداولات الجارية حول الوحدة الوطنية الفلسطينية على ابواب انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني القادم . . على ان تستكمل حلقات السلسلة السابقة في الاعداد القادمة .

الأردن

أيهما وطني:

النظام أم فرسان الاحتلال؟

في مطلع هذا الشهر اتخذ النظام الهاشمي مجموعة من الإجراءات الخاصة بالملاقة بين شرق الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عدوان ١٩٦٧ . ولم تكن هذه الإجراءات لتلفت الأنظار لولا تلك الضجة المفضلة التي روج لها كل من النظام في عمان من ناحية ومن أسماهم هذا النظام « فرسان الاحتلال » من جهة أخرى . كما لم تكن هذه الإجراءات لتلفت الأنظار لولا الانتصاح السريع لأهداف كـلا الطرفين الراجيين ، هذه الأهداف ، التي لا تترك مجالا للشك ، في أن تحقيقها سيكون على حساب مجموع الشعب وطبقاته الوطنية في الضفتين . وللتذكير فقط ، فإن هذه الضجة ليست جديدة ، بل قديمة وتبرز الآن إلى السطح لتحتل مكانا وحيزا واسعا في صحافة الضفة الغربية والضفة الشرقية كجزء من حملات التفتيش الجماهيري .. والتعظيم الإعلامي التي يديرها كل من النظام وفرسانه بالأمس ، من رؤساء البلديات ومن « الوجهاء » .

بغضون بارزة طلعت الصحافة الأردنية على القراء تستعرض كابل الأسباب التي دعمت النظام إلى فرض ضريبة قدرها ١٢ ٪ من قيمة الوارد التي تعبر الجسور من المناطق المحتلة إلى شرق الأردن ، وتحذر أولئك الذين يثرون بالضجة في المناطق المحتلة احتجاجا على هذا الإجراء ، الذي قيل عنه ، بأنه يخدم ضرورات وشروط صمود « الأهل » في المناطق المحتلة . ووصفت مصادر حكومية أردنية أن القوى التي تقف في موقع المعارضة لهذا القرار هي تلك « أصحاب المصالح الخاصة » ، كما دفعت هذه المصادر بوسائل الإعلام الرسمية مضفرة « المتحررين الجدد » الذين « يعرفون شعبنا في الضفتين » ومخدرة « المتخلين عن الشعب والأرض والقضية أن يدركوا أن مصيرهم لن يختلف في كثير أو قليل عن مصر كل من باع ضميره وخان شعبه ووطنه » . (الرأي ١١ / ١٢ / ١٩٧٢) .

وتجاوب من أسبهم الصحافة الأردنية « بالمتحررين الجدد » ، والذين هم في حقيقتهم ليسوا غير متحررين مخضرمين ، بإرسال وفد من الضفة الغربية ضم عددا كبيرا من التجار ورؤساء البلديات برئاسة كل من حكيت الحمري والحاج معزوز الحمري إلى عمان ، أي برئاسة ممثلي البرجوازية النابلسية والتي تتحكم بما يعادل نصف حجم التبادل التجاري بين الضفة الغربية والضفة الشرقية . وحمل هذا الوفد مطالب رؤساء البلديات وكبار التجار ، والذين

يرتبطون في غالبيتهم مع سلطات الاحتلال كمتعاونين ومتساققين ، هذه المطالب التي تمحورت حول ضرورة إلغاء الضريبة الأردنية على صادرات الضفة الغربية والتي لا تكاد تتجاوز حسب الأرقام التي قدمها الوفد للحكومة الأردنية ٢٠٠ ألف سنويا ، لا تكاد « تكفي لتعويض صغار المزارعين » ، إذ أن تزيد حصة الواحد السنوية على ٢٠ ديناراً » . غير أن الحكومة الأردنية « رفضت » مطلب « وفد الضفة الغربية » مدعيا موقفه بالكره من حجة وأهية أبرزها :

● أن قرار الحكومة يهدف إلى توزيع نسبة الـ ١٢ ٪ في الملة من الرسوم المفروضة على تجارة الضفة الغربية مع الضفة الشرقية على المزارعين وأصحاب الأراضي وربطهم ببرامج وزارة الزراعة الأردنية . ومن أجل هذا الغرض ، فإن الحكومة سوف تودع المبالغ الضريبة هذه في صندوق خاص للتوزيع اللاحق .

● أن الحكومة الأردنية بقرارها هذا تهدف إلى الحيلولة دون انتقال الدينار الأردني إلى السوق الإسرائيلية والخزائن الإسرائيلية لأن ذلك يقصف الدينار الأردني من ناحية ويديم ميزان التجارة الخاسر في إسرائيل من ناحية أخرى .

الوجه الوطني المزيف

وتكاد هذه الحجج الواهية حقا لا تكفي لانتعاش فرسان النظام ، الذين يحاولون بكافة السبل تقديم وعرض القرار هذا على الشعب من موقع وطني ! فالشعب يعرف أن الحلف الراجعي الحاكم أبعد بكثير من أن يفكر بمساعدة المزارعين في الضفة الشرقية ذاتها ، والسذجين تتراكم عليهم الديون شهرا بعد شهر فجع الوطنيين وفي مقدمتهم مزارعو الجماعات التعاونية يدركون ، وهم الذين وصلت ديون جميعاتهم التعاونية في الأشهر الخمسة الأولى من هذه السنة إلى ما يزيد على ٨٢ ألف دينار ، أن النظام في مدانيته الفجة يتولى بنفسه فضح سياساته المادية للفلاحين . كما يعرف جميع الوطنيين أن إيداع هذه الضريبة في صندوق خاص ليس للفرش منها ، حتى وإن كان ذلك صحيحا ، توزيعها فيما بعد على « المزارعين وأصحاب الأراضي » بل توزيعها على تلك الفئات الاجتماعية ، التي اعتادت سرقة أموال الشعب ، كجزء من



أما زيارة وفد من نجار « وجهاء » الأراضي المحتلة لعمان في محاولة لإلغاء قرار الضريبة الأردني وما رافق ذلك من ضجة ، فإنها تذكر جميع الوطنيين بزيارة مماثلة لنفس الغرض تقريبا قام بها وفدان لعمان في أيلول ١٩٧١ ، الأول مثل الغرف التجارية والثاني أئنيق عن اجتماع رؤساء البلديات المتعدا ذلك في بيت مساحور في ١٨ آب ١٩٧١ لانتعاش المسؤولين في مجلس الجامعة العربية المنعقد في ١١ أيلول شرق الأردن . فمشاريع النظام ، والتي لا تستطيع أن تحل وجهها وطنيا ولا تناقضت كلها مع هذا النظام وضرورة استمرار تأمره على الحركة الوطنية ، هي في بعض جوانبها حصة الواحد السنوية على ٢٠ ديناراً » . غير أن الحكومة الأردنية « رفضت » مطلب « وفد الضفة الغربية » مدعيا موقفه بالكره من حجة وأهية أبرزها :

● أن قرار الحكومة يهدف إلى توزيع نسبة الـ ١٢ ٪ في الملة من الرسوم المفروضة على تجارة الضفة الغربية مع الضفة الشرقية على المزارعين وأصحاب الأراضي وربطهم ببرامج وزارة الزراعة الأردنية . ومن أجل هذا الغرض ، فإن الحكومة سوف تودع المبالغ الضريبة هذه في صندوق خاص للتوزيع اللاحق .

● أن قرار الحكومة يهدف إلى توزيع نسبة الـ ١٢ ٪ في الملة من الرسوم المفروضة على تجارة الضفة الغربية مع الضفة الشرقية على المزارعين وأصحاب الأراضي وربطهم ببرامج وزارة الزراعة الأردنية . ومن أجل هذا الغرض ، فإن الحكومة سوف تودع المبالغ الضريبة هذه في صندوق خاص للتوزيع اللاحق .

حيث يقضي هذا القرار على الصناعة المحلية ويهدر بمساحته الكولونيالية الجديدة القائمة على التقسيم الكولونيالي للعمل الاجتماعي الاقتصاد في الريف ويحول جوع الفلاحين إلى أشباه بروليتاريا مجندين قسرا في جيش العاملين في الاقتصاد الكولونيالي هذا . أن مصالح هؤلاء الأثنية والضفة اعتمدت في السابق وتعميمهم الآن أيضا عن رؤية أخطار سياسة الاحتلال ، ولهذا فإنهم من أجل المحافظة على هذه المصالح مستعدون للتضحية بمصالح مجموع الشعب المعادي للاحتلال .

وأن غان الضفة الاعلامية والتضليل التبادل من فرسان الاحتلال وفرسان النظام فتاتي لتفتي الضوء على بعض التناقضات التي خلفتها وتغذيها سياسة الاحتلال من جهة ولتقدم للحركة الوطنية في فلسطين والأردن مؤشرات سياسية لعبة سياسية مزدوجة تقوم بها الرجعية في كل من الأراضي المحتلة وشرق الأردن . وكما حاولت الرجعية في الأراضي المحتلة وشرق الأردن أيضا أن تخفي عن جميع الطبقات والفئات الاجتماعية والوطنية في أيلول ١٩٧١ أخطار سياسة التنبؤ والانتعاش التومي التي شنها سلطات الاحتلال ضد غزة والمضلة والصامدة ، ولكسي تطمس تغاذلها وتساقها وخضوعها الدليل لسياسة الأبرياء وإسرائيل ومخططاتها الإجرامية تجاه مخيمات اللاجئين ، بافتعال ضجة حول الجسور المفتوحة ، فإن نفس القوى الرجعية تترى الآن نفس الضجة دون أن يكون الهدف الأساسي مساعدة الشعب في الداخل ، بل من أجل التغطية على التامر الرجعي السعودي - الأردني ومن أجل التفتيش على بعض الخلافات التي بدأت تظهر بين فرسان الاحتلال وفرسان النظام حول حجم الغنائم والمكاسب السياسية والمادية والمعنوية التي بدأت رائحتها الكريهة تفوح من « مبادرة كينسجر » ، هذه المبادرة التي تعد أكثر القوى الفلسطينية استعدادا للمساومة والتساق « وجودا فلسطينيا في الضفة والقطاع » في إطار « مشروع المملكة العربية المتحدة » . وباتى قرار حصول الضرائب الأردني وما رافق ذلك من حملة إعلامية عنيفة ضد « المتخلين عن الشعب والأرض والقضية » على حد تعبير أجهزة اعلام النظام في سياق « سياسة امسك العصا من المنتجة الفلسطينية » من منتصفها ، خاصة عندما يتدخل الملك وهو الوجه الأساسي لهذه السياسة ، مخفيا من حدة هذه الحملة الاعلامية المتفعلة والمضلة ولعبر عن أسفه « لعدم شرح مرامي القرار واهدافه » ، مؤكدا أن ليس في صفوف فرسان النظام « من يرضى بأن يصبح احدا من اهتا في الضفة العريضة في موضع الاتهام والتجريح » ، مؤكدا في هذا عداو كل من النظام وفرسان الاحتلال لكل احساس وشعور وطني !

● أن قرار الحكومة يهدف إلى توزيع نسبة الـ ١٢ ٪ في الملة من الرسوم المفروضة على تجارة الضفة الغربية مع الضفة الشرقية على المزارعين وأصحاب الأراضي وربطهم ببرامج وزارة الزراعة الأردنية . ومن أجل هذا الغرض ، فإن الحكومة سوف تودع المبالغ الضريبة هذه في صندوق خاص للتوزيع اللاحق .

حجج التجار والوجهاء

ونظير هشاشة حجج التجار « والوجهاء » المتعاونين مع الاحتلال من خلال التدقيق السريع في المعطيات التي يقدمها هؤلاء لإبقاء الجسور مفتوحة . فهم عندما يتحدثون عن السكان لا يرون في المليون مواطن في الداخل غير أنفسهم ولهذا فإنهم يدافعون عن الحقيقة عن مصالحهم الطبقة الانانية بدون أي اعتبار لمصالح الجماهير وحقوقها الوطنية . أن هؤلاء المتعاونين والذين يمثلون الفئة التجارية العميلة وطبقة اسيد الأرض ، التي ينتمي اليها معظم رؤساء البلديات يتجاهلون أن الخطر الداهم يأتي بالدرجة الأولى والتهاتية من الاحتلال الذي اخذ يقزو أسواق المناطق المحتلة ويضع اقتصادها لاحتياجاته الإمبريالية

سامي شاهين

منذ اعلان بريطانيا انسحابها المزعوم من الخليج

العربي في مطلع هذا العام ، والمنطقة تشهد المحاولة طو الحاحولة في مجال « حفظ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج » . والفرجة الفعلية لهذه الصيغة هي تسلط محور إيراني - سعودي على المنطقة بلعب دور الخادم ، والأرجح أنها لن تجد غير شركات النفط الاحتكارية الكبرى لشرائه ، الأمر الذي يبقى البلدان المنتجة كما كانت عليه: بلدا لتقاضى الرسوم والضرائب لقاء نهب ثرونها وتسويقها بشروط الاحتكارات النفطية. جرت المحافظة على امتيازات التفتيش المنوحة منذ عشرات السنوات . وبعض الدول - كالكويت التي ينهي عقد الامتياز بينها وبين « شركة نفط الكويت » - عام ٢٠٢٦ !! سينضب كل نفطها قبل انتهاء مهلة العقد ! مقابل ذلك ، لم تقدم الشركات أي تعهد من قبلها لتنمية الصناعات البتروكيمياوية في البلدان المنتجة . كما نجحت الشركات في عكسة تضامن منظمة الدول المصدرة للنفط ، فانسحبت إيران منها ، وبقيت السعودية فيها ممارسة وجودا رمزيا تمثل فيه الشركات وسلاطين وملوك . بل يفرض على هؤلاء العملاء صرف مبالغ كبيرة من هذه العائدات (١) على الجيوش المحلية المولجة بحراسة المصالح الاقتصادية . (٢) على استثمار رؤوس الاموال في المؤسسات الصناعية في أوروبا وأمريكا كمساهمة في حل أزماته الاقتصادية ، وأهمها تزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي .

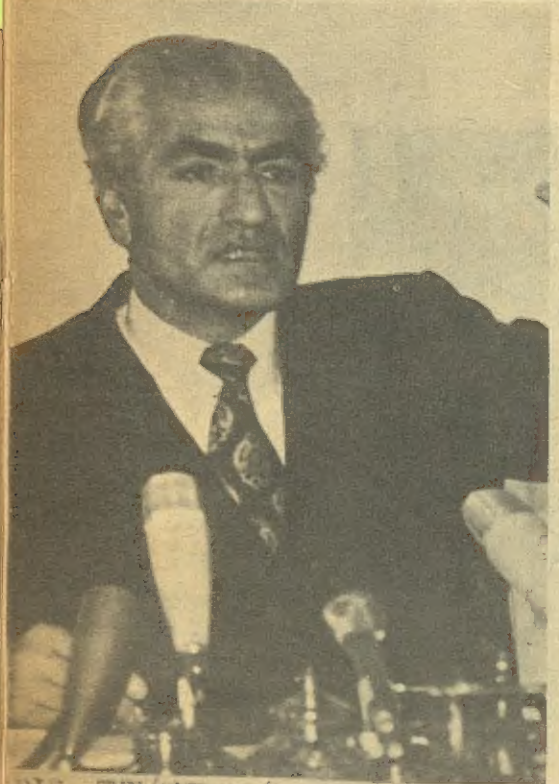
مؤخرا ، انتقل مشروع المحور الإيراني - السعودي إلى طور جديد ، بعد زيارة عمر السقاف - وزير خارجية السعودية - إلى إيران . وهذا الطور هو طور التنفيذ . والمضلة ولعبر عن أسفه « لعدم شرح مرامي القرار واهدافه » ، مؤكدا أن ليس في صفوف فرسان النظام « من يرضى بأن يصبح احدا من اهتا في الضفة العريضة في موضع الاتهام والتجريح » ، مؤكدا في هذا عداو كل من النظام وفرسان الاحتلال لكل احساس وشعور وطني !

الخليج العربي

المحور الإيراني - السعودي دركي لحراسة المصالح الأميركية

السوق الأميركية بالنفط - وقد تضاعفت حاجاتها للنفط المستورد - بأفضل الشروط الممكنة وبعد تمكن سيطرة الاحتكارات الأميركية على احتياطي النفط العربي والإيراني . جرى تغيير اسم « نظام الامتيازات » السابق واستبداله بنظام المشاركة . سمح للبلدان المنتجة بتسويق حصة صغيرة من نفطها الخام ، والأرجح أنها لن تجد غير شركات النفط الاحتكارية الكبرى لشرائه ، الأمر الذي يبقى البلدان المنتجة كما كانت عليه: بلدا لتقاضى الرسوم والضرائب لقاء نهب ثرونها وتسويقها بشروط الاحتكارات النفطية. جرت المحافظة على امتيازات التفتيش المنوحة منذ عشرات السنوات . وبعض الدول - كالكويت التي ينهي عقد الامتياز بينها وبين « شركة نفط الكويت » - عام ٢٠٢٦ !! سينضب كل نفطها قبل انتهاء مهلة العقد ! مقابل ذلك ، لم تقدم الشركات أي تعهد من قبلها لتنمية الصناعات البتروكيمياوية في البلدان المنتجة . كما نجحت الشركات في عكسة تضامن منظمة الدول المصدرة للنفط ، فانسحبت إيران منها ، وبقيت السعودية فيها ممارسة وجودا رمزيا تمثل فيه الشركات وسلاطين وملوك . بل يفرض على هؤلاء العملاء صرف مبالغ كبيرة من هذه العائدات (١) على الجيوش المحلية المولجة بحراسة المصالح الاقتصادية . (٢) على استثمار رؤوس الاموال في المؤسسات الصناعية في أوروبا وأمريكا كمساهمة في حل أزماته الاقتصادية ، وأهمها تزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي .

مؤخرا ، انتقل مشروع المحور الإيراني - السعودي إلى طور جديد ، بعد زيارة عمر السقاف - وزير خارجية السعودية - إلى إيران . وهذا الطور هو طور التنفيذ . والمضلة ولعبر عن أسفه « لعدم شرح مرامي القرار واهدافه » ، مؤكدا أن ليس في صفوف فرسان النظام « من يرضى بأن يصبح احدا من اهتا في الضفة العريضة في موضع الاتهام والتجريح » ، مؤكدا في هذا عداو كل من النظام وفرسان الاحتلال لكل احساس وشعور وطني !



الملك الشاه في طهران

مقابل السماح لها باحتلال جزر مضيق هرمز . ومع انتقال البحرين إلى الاستقلال ، ازداد وقوعها - هي وقطر - تحت سيطرة الطرف الأميركي - السعودي . وأمكن لكلا الدولتين مد نفوذها إلى اتحاد الإمارات لتختر السيطرة السعودية داخله . والشارقة وكبلة إيران البريطانية فيه . فرانس الخيمة وكبلة السعودية داخله . والشارقة وكبلة إيران بالسيطرة البحرية شبه المطلقة على مياه الخليج ، فقد جاء ذلك لقاء تعهد إيران بلمب دورها بفاعلية في الثورة المضادة في سلطنة عمان . إذ قدمت وحدات من البحرية الإيرانية على احتلال جزر كوربا - موربا ، مقابل الساحل الشرقي من إقليم ظفار ، ووضع ما يزيد عن ١٢٠ جندي إيراني تحت تصرف قابوس وأسياده التكنيز في حربهم الإجرامية ضد ثورة ظفار البطلة بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي. بينما تبقى السعودية « سيدة البر » ، تعهدت بحشد وتحريك المؤامرات على جبهورة اليمن الديمقراطية الشعبية . وتبذل جهودا حثيثة لجذب الكويت إلى صف المحصور الإيراني - السعودي الجديد . والضجة المكورة حول الحشود العراقية على حدود الكويت لن تكون آخر هذه المحاولات .

أن تساعد النشاط المحموم لتدعيم المحور الإيراني - السعودي وتوفير أفضل الشروط للنمط يسير جنيا إلى جنب مع تصاعد النضالات الوطنية ، والسياسية والسلمية ، في كافة أرجاء المنطقة ، وفشل المؤامرات السعودية - الأميركية في تطويق واستطاد نظام الحكم الوطني في جمهورية اليمن الديمقراطية . وإذا كان ذلك بخفرا ، المرة بعد الأخرى ، بالأهمية الخاصة لدعم وتأييد الحركة الوطنية في تلك المنطقة ، فإنه يزيد من أهمية لقاء وتحالف وتوثيق الصلات بين حركة التحرر العربية والحركة الوطنية الرجعيين العربية والإيرانية ، في العمل متكامل لخدمة مصالح أسياهم الاستعماريين وقيادة البردة المضادة للثورة ، يزيد من أهمية الحوار واللقاء وتوثيق التحالفات بين الحركة الوطنية والتقدمية العربية والإيرانية.



غينيا-بيساو على عتبة الاستقلال : ثنويج تسع سنوات من حرب التحرير الشعبية

● تقع غينيا - بيساو في غرب أفريقيا وهي إحدى المستعمرات البرتغالية الثلاث في أفريقيا (بالإضافة إلى أنغولا والموزمبيق) . وهي تشهد الآن ، لأول مرة في تاريخ أفريقيا ، حدثاً فريداً : شعب يناهز لإعلان استقلاله وتثبيت سيادته الوطنية بينما لا يزال تراه الوطنيين قاتمة على العدل والعمل والديمقراطية في المناطق الحرة التي تغطي ما يزيد عن ثلثي التراب الوطني .

هذا الاستقلال صنعته شعب غينيا - بيساو خلال أكثر من تسع سنوات من الحرب الوطنية الشعبية ، والتضحيات ، والإيمان العميق بقضيته ومصيره . وبذل من أجل ثيل حقه في تقرير المصير آلاف الضحايا قضا على يد سلطات البرتغال الفاشستية المدعومة من قبل الحلف الأطلسي . وإذا كان شعب غينيا - بيساو قد تمكن من تحرير أكثر من ثلثي أرضه فيفضل وحده وتنظيمه والتعاون حول قيادة واعية ومسلحة بنظرية ثورية علمية ، هي قيادة « الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والبراس الأخضر » التي طرحت ونظمت أوسع الجماهير وبقتنها ضرورة الاعتماد على الذات قبل كل شيء .

● الواقع ان مراتبي الأمم المتحدة الذين زاروا غينيا مؤخراً أكدوا ان جيش الاحتلال البرتغالي (حوالي ٥٠ ألف جندي) لم يعد يسيطر الا على المدن الساحلية : بيساو ، باغاتا ، بولاما .

● سوف تطلون عما قريب دولة مستقلة في غينيا - بيساو . ما هي الخطوات التي قطعتموها للوصول الى هذا القرار التاريخي ؟

— في اب ١٩٦٧ ، التقى « المجلس الأعلى للنضال » في مكان ما من الأراضي الحرة ، واتخذ قراراً تاريخياً بالنسبة لمستقبل وطننا . الواقع ان شعب غينيا يمارس حقه في تقرير مصره منذ تسع سنوات حرب فرضها علينا الاحتلال البرتغالي . وقد بنينا حياة جديدة قائمة على العدل والعمل والديمقراطية في المناطق الحرة التي تغطي ما يزيد عن ثلثي التراب الوطني .

● لا بالتاكيد ليس حكومة منفى مؤقتة . لاننا نمارس الحكم فعلاً في بلدنا منذ عدة سنوات .

● ورغم ذلك ، نحننا في احوالهم الأراضي الحرة لكي شاهدوا بسم العيين الجرائم البشعة التي يرتكبها البرتغاليون بحق شعبنا . اريد على كل حال ، العودة الى السؤال المطروح . الواقع هو اننا نشكل فعلاً دولة مستقلة . لكن كيف نكرس استعادة شعبنا لسيادته الوطنية على الصعيد الدولي ؟ هذا هو السؤال الذي كان مطروحا علينا خلال اجتماع المجلس الاعلى للنضال . فكان الجواب بالاجماع : يجب توسيع الحوار بحيث يشارك فيه الشعب كله . وذلك بانتخاب جمعية وطنية ذات سيادة تملن ، في ظل الشريعة ، قيام دولة جديدة مستقلة في أفريقيا .

● الا تظن ان هذه العملية طويلة وشاقة في الظروف الاستثنائية التي

تفرضها الحرب ؟ — بلا شك . غير ان هذه الدعوة الى الديمقراطية المباشرة سوف تعزز سيادة شعبنا وتسمح برقابة القاعدة الشعبية على مؤسسات دولتنا الفتية .

● بدأ التحضير للانتخابات منذ الثالث من ديسمبر ١٩٧١ . وطوال ثمانية اشهر طويلة ، تام المرشدون السياسيون في حزبنا بحملة تفسير وشرح معمقة . وجرى الانتخابات خلال الشهرين الآخرين ، قامت بنتيجتها مجالس محلية — عبر الاقتراع الشامل المباشر الذي ساهم فيه ٢٤٠٠٠ ناخب من اصل ٨٠٠٠٠ مسجلين اصلاً .

● ولقد عبر شعبنا عن حس مواطنية عميق. وذكرونا اندفاعه في الاقبال على اقالم الاقتراع باندفاعه في الايام الخالدة الاولى لاندلاع الكفاح المسلح .

● وسوف ننهي الانتخابات في اواخر العام الحالي . ثم نختار المجالس المحلية المنتخبة في كافة ارجاء البلاد . ٨٠ مندوباً يضم اليهم ٤٠٠ من كوادر « الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والبراس الأخضر » لتشكيل الجمعية الوطنية الشعبية « لعموم غينيا » .

● هل سيجري تمثيل الاراضي التي يحتلها البرتغاليون في هذه الجمعية ؟

— بالتأكيد . ولكن مندوبي هذه المناطق سيجري تعيينهم كمندوبين مؤقنين لاسباب مقهومة ، ربما يتم تبنيهم عند تحرير تلك المناطق .

● وماذا بشأن الرأس الاخضر ؟ — سوف ينشأ جهاز مماثل في جزر الرأس الاخضر في الوقت المناسب . ويؤدي اندماج الجمعيتين الى تكوين « الجمعية العليا لغينيا والبراس الأخضر » .

● هل ستنظرون قيام الجمعية الوطنية الشعبية في الرأس الاخضر قبل اعلان الاستقلال ؟

— لا بالتأكيد . ان « الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والبراس الأخضر » سيطب من الجمعية الوطنية الشعبية في غينيا تأسس مجلس دولة يعان بدوره استقلال البلد ويطالب الانظام فوراً الى منظمة الدول الافريقية ، عندما يحين الطرف المناسب . ولكن هذا لا يعني ان الامور هادئة في جزر الرأس الاخضر . ان الاعتقالات العديدة في صفوف مناضلينا تبرهن ، ان يحتاج الى البرهان ، اننا موجودون هناك وفاعلون ، ومؤخراً اعلنت الادارة الاستعمارية حالة الطوارئ في « برايا » ، عاصمة الجزر ، بين ٢١ و ٢٦ سبتمبر .

● هل تعهدون على اعتراف الدول الافريقية بكم ؟

— لقد أكد لي عدد كبير من رجال الدولة الافريقيين تأييدهم الكامل . لكن عدداً من الدول التقدمية غير الافريقية سوف يعترف بدولة غينيا الجديدة .

● هل ستطلب الدولة الجديدة دخول الأمم المتحدة ؟

— ولم لا ؟ — تقتدر بعثات بعض الدول الافريقية في الأيام المتحدة طرد البرتغال من المنظمة الدولية . ما رأيكم بهذا الاقتراح ؟

— لقد أجبت على هذا السؤال في مداخلتي امام أعضاء مجلس الأمن المجتمعين في ادبيس اباما في يناير الماضي . وقلت « ان هذا ليس تحريراً للامم المتحدة من البرتغال ، وانما تحريراً وطنياً الافريقي من السيطرة الكولونيالية الافريقية وحياة سيادتنا الوطنية والدولية » .

● ماذا تقترحون من أجل وضع حد لهذه الحرب الطويلة التي استغرقت عشر سنوات ؟

— قدما اقتراحا الى اللجنة التابعة لمجلس الأمن في ادبيس ابايا . لكننا مع الاسف ، لم ننلق اي جواب بعد من هذه الهيئة العليا من هيئات الأمم المتحدة .

● اقترحنا تحديد موعد لانسحاب المستعمرين البرتغاليين وان يذهب وفد من مجلس الأمن الى السيد كاتيانو ليقدم له مقترحات محددة لبدء المفاوضات ، في مقر الأمم المتحدة مثلاً ، مع منظمات المستعمرات البرتغالية ، الحركات الاصلية الملتزمة حقاً لشعوب تلك المستعمرات . واقترحنا ، في حال الرفض ، تقديم كل المساعدة اللازمة الى حركات التحرر من أجل تكثيف النضال وتحرير بلدنا ...

● لقد أعلنتم انكم لا ترفضون « مفاوضات مباشرة مع حكومة السيد كاتيانو البرتغالية » . ما هي شروط الحد الأدنى لعقد مثل هذه المفاوضات ؟

— ببساطة ان تجلس الى مائدة واحدة . سؤال قد يكون محرجاً . اصحيح ما تقول الدعاية البرتغالية من ان القوات المسلحة التابعة للحزب الافريقي لاستقلال غينيا والرأس الاخضر تعمل الان بمساعدة خبراء اجانب ، ويتحديده أكثر خبراء كوبيين ؟

— ان نشاط قواتنا المسلحة يبلغ الان من الاتساع والقوة ما لم يبلفه من قبل . ونحن نشن الهجمات على المواقع البرتغالية ، بما فيها المعاصمة نفسها بيساو ، بمعدل ثلاث هجمات في اليوم الواحد . وذلك بالرغم من الفترات الجوية الكثيفة المتواصلة ، التي تستخدم النابالم ، وبالرغم ايضا من نشاط القوات البرتغالية المحمولة جوا لتدمير القرى واقناء الماشية . لكن القوات البرتغالية عاجزة عن بلوغ هدفها الذي هو اغناؤنا ، بسبب المقاومة الباسلة للاهالي والمقاتلين . من هنا تحاول الدعاية البرتغالية اتهام الراي العام بان نظور وتكتف نضالنا عائدان لوجود خبراء اجانب ، وبالتحديد خبراء عسكريين كوبيين .

● سؤال آخر . النضال الذي يخوضه الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والبراس الاخضر ضد قوات الاحتلال ، هل يشكل مساهمة في تحرير المستعمرتين البرتغاليتين اللزبيين في أفريقيا : أنغولا وموزامبيق ؟

— هذا بدهي . وإذا كنت تشك في الامر ، فاسمع ما يقوله الجنرال « كوزوكري اريانا » عشية تعيينه قائداً اعلى للجيش البرتغالي في الموزامبيق « في الوقت الذي ينقي فيه قواتنا في غينيا وننقل فيها الاموال الماطلة ، فاني لا اخذ هذه الضمائر بعين الاعتبار ولا اظن اننا ننقل المال من أجل الدفاع عن غينيا فقط . فلو كان الامر كذلك ، لما اعتبره معقولاً . لكن الرجل الذي يموت في غينيا ، يموت وهو يدافع بطريقة غير مباشرة عن انغولا والموزامبيق »

● اعترافات هذا الظالم الى ورائدة الفاشستي مارشيلو كاتيانو تنبع عن احتقار القادة البرتغاليين للكانن البشري (حتى ولو كان برتغالياً !) . لكنها تفكر بوحدة النضال والمصالح التي تربط شعبنا بالشعبيين الشقيين في انغولا والموزامبيق .

● تعتبر البرتغال ان غينيا مقاطعة من مقاطعاتها . من هنا ان وزير المستعمرات ييسى وزير الماطلات عبر البحار .

تتمات

بقية جولة الأسبوع

الخليج العربي

حزام نووي اميركي يمر بالشرق الاوسط قاعدتان في جزيرة "مصرية" عند مدخل الخليج

مركزاً لرصد الاشارات الاسلكية وتسجيلها ، ومحطة لرصد الانفجارات النووية التجريبية التي يحتل ان تقم في الصين او الاتحاد السوفيتي . وقد قررت بريطانيا منع كل التسهيلات للولايات المتحدة لقاعدة للصواريخ النووية في تلك الجزيرة .

الاشتراكي يدعمها دخول الصين الشعبية الى الامم المتحدة منذ ١٩٦٩ وسماحها لسفن الصيد السوفيتية بالعمل في مياهها واستخدام مرافق موانئها . وبذلك بريطانيا حالياً في تلك الجزيرة التي تبعد ١٠٠٠ ميل عن الساحل الشرقي لافريقيا

منذ ان بدأت الأزمة الاقتصادية الأخيرة في الولايات المتحدة وظهرت نتائجها التي انعكست بشكل رئيسي على أوضاع قيمة الدولار والهزات التي مرت به منذ حوالي عام ونصف العام ، قرر « نيكسون » الاسراع في التخفيف من اعباء النفقات العسكرية الملقاة على عاتق الولايات المتحدة خارج أراضيها ، وخاصة في أوروبا الغربية حيث بدأ يطالب دول السوق المشتركة بحلول الجزء الأكبر من هذه الاعباء ، وفي جنوب شرقي اسيا حيث سعى الى الاسراع قدر الامكان في سياسة « غنمة » الحرب هناك ، وتحويل كافة الحروب الامبريالية في مختلف مناطق العالم الى حروب « محلية » .

وقد سعت الولايات المتحدة من خلال سياستها هذه الى الاعتماد على عدد من حلفائها المضمونين لمساعدتها في تنفيذ هذه الاستراتيجية العدوانية ، فحاولت دفع اليابان الى احتلال مركز السيطرة العسكرية في منطقة جنوب شرقي اسيا . ولكن اليابان ، بالرغم من موافقتها الجزئية وبدئها بالاتجاه نحو عسكرة اقتصادها وزيادة نفقات التسليح لديها عمدة اضعاف في خطة خيسية خاصة ، رفضت الاتجاه نحو ان تصبح قوة نووية كما كانت تريد منها الولايات المتحدة .

ومن خلال هذه الاستراتيجية الجديدة التي تهدف سياسة الحروب المحلية ، احتفظت الولايات المتحدة لنفسها بالسيطرة الاولى والمطلقة على قوة النجم الاولى في العالم ، وبدأت في اقامة حزام نووي جديد يحيط بمجموع دول العالم الاشتراكي ويتالف من سلسلة من القواعد النووية المقامة في جزر موزولة تضمن السيطرة الامريكية المطلقة عليها .

والقواعد الثلاث الجديدة في هذا الحزام تمتد من البحر الابيض المتوسط الى الخليج العربي وإلى وسط المحيط الهندي ، وتقع اولاهما في جزيرة « مادالينا » الملاصقة للرأس الشمالي لجزيرة ساردينيا الإيطالية حيث حصلت الولايات المتحدة في شهر تموز الماضي على « اذن » من الحكومة الإيطالية بعمل الجزيرة منطقة عسكرية واقامة قاعدة فيها للقواعد الحاملة للصواريخ النووية .

اما القاعدتان الثانية والثالثة فقد اتفق مع الحكومة البريطانية على اقامتها في جزيرة « مصرية » عند مدخل الخليج العربي ، وهي الجزيرة التي « استأجرتها » بريطانيا من قابوس مسقط وعمان لمدة ٩٩ سنة ، وفي جزيرة « موريشيوس » في وسط المحيط الهندي .

وكانت جزيرة « موريشيوس » مستعمرة بريطانية سابقة حصلت على استقلالها عام ١٩٦٨ وبقيت تابعة للناح البريطاني بينه فيها حكم عام ، وبدأت تحاول الانفتاح على العالم

دار ابن خلدون

للطباعة والنشر والتوزيع - صندوق البريد ٩٣٠٨ - بيروت - لبنان

- دار جمهورية تقدمية ...
- مساهمة مسؤولي التحرير الاشتراكي العالمي وتعيين الوكيل العربي لدى الجماهير العربية.
- الدار ليست داراً تجارية تهدف الى الربح المادي بالدرجة الاولى ، بل هي دار ملتزمة تهدف الى انجاز مهمتها الكبيرة على مستوى الوطن العربي كله .

صدر عن الدار :

- ' يعيش اهل بلدي ' (اشعار مصيرية ثورية) أحمد فؤاد نجم (غناء الشيخ آرام)
- صدرت نغمات الجماهير بعد هزيمة ٥ حزيران ١٩٦٧
- عمل فني رائع خرج من صلب التحرك الجماهيري واندمج فيه (٤٠٠ م. د.)
- حقائق الصدام مع الحزب الشيوعي السوداني : حسين عبدالرازق (٢٠٠ م. د.)
- الإنتفاضة الطلابية في مصر (يناير ١٩٧٢) (٣٠٠ م. د.)
- الوثائق الكاملة للإنتفاضة الطلابية
- نحن التوبأما روس (تجربة عرب وعادات المدن في الأوغاري) (٥٠٠ م. د.)
- كتاب الله الثوار بأنفسهم !! مع دراسة عنهم للكاتب اليساري ، ريجيس دوبريو .
- قضائنا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري
- سجل ضميرهم الوثائق الكاملة من المؤتمر الثالث مع المجلس الوطني . (٦٥٠ م. د.)
- المحرم : الدكتور محمد علي الشراي
- الثورة في الجنوب والبدن لكافة في الشمال . (٦٥٠ م. د.)

صدر اليوم :

مناقشات حول المجالس العمالية

غرامشي - توليفات وعدد من العمال والنقابيين البريطانيين (٤٥٠ م. د.)

مدونة : ترسل الكتب بالبريد الجوي طرط يطبرها بعد ارساله
حوالة أو شركة باسم دار ابن خلدون بما يعادل سعر الكتب
المطلوبة واجرة البريد تقع على عاتق الدار .

الذكرى الثانية عشرة لتأسيس الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام

في الوقت الذي تستأنف فيه الولايات المتحدة الأميركية غاراتها الجوية المجرمة على فيتنام الشمالية، وتعلن هاتوي بان محاولات نيكسون لإجبار فيتنام الشمالية على الخضوع لقبول شروطه لن تفلح أبداً .. (ويؤكد «جيب» انه لو دمرت القنابل الأميركية هاتوي تدميراً كاملاً فالتا لن نخضع) ...

في هذا الوقت بالذات كانت الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام تحتفل بالذكرى الثانية عشرة لتأسيسها .
فقد تأسست الجبهة في ٢٠-١٢-١٩٦٠ ، ومنذ تأسيسها اضطلمت بمهنتها التاريخية ، مهمة تنظيم وقيادة المقاومة رافعة عاليها الراية العظيمة للوحدة الوطنية ومعبئة كافة طبقات الشعب ، وكل الطاقات من أجل النضال في سبيل جنوب فيتنام مستقل ديموقراطي ، مسالم ، حادي . وطوال هذه الاعوام الاثنتي عشر الماضية ، ورغم تعبئة أكثر من نصف مليون جندي اميركي واستخدام أكثر من ١٠ ملايين طن من القنابل والقذائف ، ورغم الجوء الى مختلف الوسائل الشرسة وانفاق ٢٠٠ مليار دولار على الحرب ، رغم كل ذلك لم يتمكن الاميراليون الاميركيون من تغيير الوضع في جنوب فيتنام . على العكس افشل الثوار الإبطل وجهاءهم الشعب الفيتنامي المسلحة بقيادة الجبهة الوطنية لتحرير مخططات الاميرالية الاميركية الواحدة بعد الأخرى . واغتصبا النصر تلو النصر . وافشلت الجبهة استراتيجية الولايات المتحدة « الحرب الخاصة » ودفعت بـ « الحرب المحلية » الى المازق ، وقالت بحزم كي تفشل سياسة « فتنة الحرب » التي اتبعها نيكسون . وفي هذا العام احرزت الهجمات والانتفاضات الواسعة النطاق التي قام بها المقاتلون الثوار نجاحات عظيمة فقد استبعد عن القتال ٢٥٠.٠٠٠ من قوات العدو ما بين قتل وجريح . واسقط ٢.٥٠٠ طائرة ، واغرق او احرق ٤٠٠ سفينة حربية او غيرها من وسائل النقل البحري . ان هذه الهجمات والانتفاضات تكتسي مغزى استراتيجيا كونها وجهت ضربات عنيفة للاستراتيجية الاميركية « فتنة الحرب » وهي التي اصبحت الآن مهددة بالانهيار الكامل . لقد ارسلت حكومة نيكسون وحدات جوية وبحرية ضخمة للقوات العميلة وعادت الى الحرب التدميرية ضد فيتنام الشمالية املة منع وصول المساعدة التي تأتي من المؤخرة الكبرى الى الجبهة . . . ولكن كل ذلك لم ينجح ، فبالرغم من العودة الى « امركة » الحرب الى اقصى درجة ، فان القوات الاميركية لم تقلب الوضع ، ولا ردت « الحرب الثورية » !

افتتحت سنة ثمر والسكان في المناطق المحررة بقيادة السلطة الثورية بشيرون رويدا رويدا حياة جديدة . الانتاج يزداد ، وهذا امر ذو اهمية كبرى . . . سد احتياجات المقاومة وتحسين ظروف الحياة المعيشية باستمرار . ويطور بدون توقف التعليم والعناية بالصحة (وحتى الادب والفن) ويساهم مواطنو المناطق المحررة في بناء حياة سلمية في ظل انتصار الافكار الثورية على الثقافة القديمة الفاسدة . ولقد خلقت اشكال جديدة لسلطة الشعب ، لا في المناطق العليا والسفلى وجوار المدن فحسب ، بل وسط التكتلات المدنية ايضا . ان الجماهير المدنية وسكان المناطق الريفية التي لا تزال محتلة يعززون صفوفهم وينشئون الهجمات على المواقع المعادية بالوسائل العسكرية والسياسية ، مطالبين بحقوقهم الديمقراطية وبالاصلاحيات الاقتصادية وبالسلم . وقد عزلت الحركة الشعبية ، التي تعمل لقلب ادارة نفوذ فان ثبو العميلة وتشكيل حكومة ونام وطني ، عزلت المعسكر الاميركي وشقته على نفسه .

ان الاميراليين الاميركيين يبنون حالياً بفشل ذريع ولكن رغم ذلك يظهرون عنادهم بقدر ما يظهرون خداعهم ومراوغتهم . لقد عرفوا عن عمد احلال السلم بتاجيلهم توقيع الاتفاقية التي تم التوصل اليها . وكان من القروض ان توقع في الحادي والعشرين من شهر تشرين اول الماضي . وفي اثناء ذلك عكفوا على تصعيد الحرب وحشد القسم الاعظم من قواهم الجوية والبحرية (بما في ذلك طائرات ب- ٥٢) لنشر هجمات مسعورة على الشمال والجنوب . وهم يرسلون الى جنوب فيتنام بوثيرة لم يسبق لها مثيل ، معدات حربية اضافية . . . واقاموا جسراً جويًا بين القواعد الجوية في امريكا وفي المحيط الهادي وجنوب فيتنام كي يوصلوا ١٥٠٠ طن من المعدات الحربية يوميا !

بغية الوقوف في وجه هذا المخطط الاميركي المتصاعد وجهت الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام مؤخراً نداء الى جميع المواطنين والمقاتلين لتأسيدهم فيه دعم بيان حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية المؤرخ ٢٦-١-١٩٧٢ وبينان الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية جنوب فيتنام ٢٨-١-١٩٧٢ وتطلب منهم ان يوطدوا وحدتهم ويضعافوا يقظتهم ويعززوا مقاومتهم لكي يفتشلوا فشلاً كاملاً ، جنباً الى جنب مع شعب الشمال ، العدوان الاميركي الجديد .

مشاريع القذافي «الوحدوية»

خلال الاسبوع الماضي ، اختتم العقيد القذافي زيارته الرسمية لتونس . وقد فوجئت اوساط الاتحاد الثلاثي بالاقتراح الذي قدمه الرئيس الليبي : وحدة فورية بين ليبيا وتونس برئاسة « المجاهد الاكبر » . الصحف المصرية فضلت اطلاق الصمت على الدعوة . وعلى الرغم من ان تونس رفضت الاقتراح ، داعية الى تهيئة العلاقات الاقتصادية وتبادل الزيارات الرسمية ، فقد اصر الرئيس الليبي على ان لا خلافات فعلية بين البلدين حول هذا الموضوع . فتونسي تريد السير نحو الوحدة « خطوة خطوة » ، بينما ليبيا ترغب في « عمل ثوري » . وهذان الطريقتان نحو الوحدة « نافذا بالفعل ويكمل احدهما الآخر » !

العقيد القذافي يرى في زيارته لتونس مناسبة للتبشير بدعوته الوحدوية ، فالزيارة بالنسبة الى القيادة التونسية لها هدف محدد واضح : محاولة اعادة النظام الليبي الى « الحضرة المغربية » باستثمار ما برز وبرز من تعارضات بين مصر وليبيا في مجالات السياسة الخارجية والداخلية (الموقف من الاتحاد السوفياتي ، الموقف من التسوية السلمية ، العلاقات الثنائية بين البلدين) .

ان موضوع تطور العلاقات بين مصر وليبيا يستحق معالجة مستقلة . غير ان زيارة القذافي ، من جهة ثانية ، تشكل محطة في « جولاته الوحدوية » في طول الوطن العربي وعرضه . فمن مشروع الاتحاد الرباعي الى اقتراح الوحدة الفورية مع تونس ، مروراً بقيام الاتحاد الثلاثي ومشروع الوحدة الفورية مع مصر ورعاية القذافي لمشروع الوحدة اليمنية - سلسلة من « المشاريع الوحدوية » وقف على راس دعائها ومنفذها العقيد القذافي . وفي احدى خطبه الاخيرة - في حضرة السلطان قابوس - اعلن الرئيس الليبي ان « الوحدة هي الحامي الوحيد للحرية والدرع الواقية ضد الاستعمار . . . » . لكن كافة جولات العقيد القذافي « الوحدوية » حتى الآن تندرج كلها في سياق هو أكثر ما يكون تناقضاً مع حماية الحرية ومقارعة الاستعمار .

وافتححت مصر وليبيا نشاطات « الاتحاد » بفض النظر عن مجزرة تموز ١٩٧١ ضد المقاومة الفلسطينية في الاردن ، والتدخل المباشر في دعم نظام النميري ضد انقلاب هاشم العطاء وما تلاه من محازر دموية الحزب الشيوعي السوداني والحركة الديمقراطية والمصالية . باسم الوحدة ، جرى دعم النميري ضد الحركة الوطنية الديمقراطية في السودان . وباسم «الوحدة» حارب النميري الحزب الشيوعي السوداني . و « وحدوية » النميري كانت الطريق الذي سار عليه للارتقاء في احضان الاستعمار ونصفيته حتى الضباط « القوميين » وتكريس عزلة السودان وقطيعة شبه النهائية عن دول الاتحاد الثلاثي والقضاء على اتفاقية الوحدة العربية .

وايضاً باسم الوحدة ، جرى دعم المخطط السعودي لضرب النظام الوطني في اليمن الديمقراطية ومد المرتزقة الشماليين بالدبابات والطائرات . ولما اخفق مشروع الهجوم العسكري المباشر ، جرى - باسم الوحدة - رعاية مشروع الوحدة اليمنية الذي كان اول من ارتد عليه وهاجمه الرجعيون السعوديون انفسهم ومررتهم في الشمال . ولا يخفي العقيد القذافي رايه في هذا الصدد . اذ صرح ، خلال مباحثات الوحدة اليمنية في طرابلس ، « انا من المؤمنين بوحدة الجزيرة العربية في ظل اي دولة قادرة على توحيد الجزيرة حتى واو كانت هذه الدولة هي المملكة العربية السعودية » !

ان لوحدة الجزيرة العربية في ظل الحكم الفيصلي معنى واحداً : تركيع المنطقة بأسرها لحكم رجعي ، هو اشد أنظمة الحكم العربية عمالة للاستعمار ، في ظل نظام حكم اوتقراطي استبدادي اسود ، ونصفيته حركة الوطنية في السعودية نفسها واليمن وعمان والخليج ! . هذه هي الترجمة العميلة لشعار وحدة الجزيرة العربية في ظل الحكم الفيصلي الرجعي المرتبط بالاستعمار .

هذه هي وظيفة « الدعوة الوحدوية » التي يمثها العقيد القذافي : استخدام الوحدة لتغطية التراجع في محاربة العدو الاسرائيلي ، وصرف الانظار والاستسلام امام باقي مظاهر الهجمة الامبريالية على المنطقة المحتلة بفوز المصالح الاستعمارية وتمتين سيطرة الرجعيين العميلة المحمية بالقواعد العسكرية الاجنبية . وهذا هو مآل الفكر القومي الديني في مرحلة التراجع ، تقطية الهزائم ببخور وحدة لا تنجب الا المزيد من التكريس للقطرية والانفصالية .

وبالتأكيد لن يسمع العقيد القذافي ، في جولاته « الوحدوية » ، من يذكره بان الطريق الوحيد نحو الوحدة العربية هو طريق تصفية اساسي التجزئة : السيطرة الاستعمارية بكافة مظاهرها والرجعيين العميلة وان قياس وحدوية اي نظام كانت وستبقى مدى قدرته على اشراك اوسع الجماهير في محاربة العدو الاسرائيلي واتحاز مهام التحرر الوطني الفعلية وانتهاج سياسة العداء المنظمة للرجعية العميلة . هذا هو طريق الوحدة العربية الحقيقي ، ولا طريق غيره !

في هذا العدد:

- مصر: المبادرة الأميركية .. والحديث عن استئناف القتال .
- تفاصيل الاضرابات العمالية والحركة الطلابية الأخيرة -
- المفاومة: رحلة الوحدة الوطنية والمجلس الوطني الفلسطيني
- حول تصريحات قادة جيش التحرير في الاردن -
- السعودية: أهداف التسليح، ووقائع الارهاب والتعذيب في السجون
- اليمن: معنى تكليف القاضي الحجري لرئاسة الوزراء؟

بيروت - الاثنين ١/١/١٩٧٣ - العدد ٦٢ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً - 1/1/1973 - 602 - AL-HOURRIAH -

تصعيد العدوان الاميركي لن يمنع انتصار الشعب الفيتنامي

